

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية



دور الإتحاد الإفريقي في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا
- دراسة حالة دارفور -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية

تحت إشراف الأستاذ:
صويلح مولود

من إعداد الطالب:
بلعور عبد السلام

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة / د. أدمام شهرزاد رئيسا
الأستاذ / صويلح مولود مشرفا ومقررا
الأستاذ / بوزرب رياض مناقشا

السنة الجامعية:

2017 / 2016 م

1438 / 1437 هـ

شكر وتقدير

يدعوني واجب الوفاء أن أسجل شكري وتقديري إلى من أحاطني بتوجيهاته

وإرشاداته التي ذللت أمامي الصعاب في سبيل إتمام هذا البحث الأستاذ

"صويلح مولود"

وأتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة الأستاذة "أدمام شهرزاد" والأستاذ "بوزرب

رياض" كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في إتمام عملي هذا وأخص

بالذكر: الأستاذة "زراوية فوزية" والأستاذة "شابوني سامية" من جامعة جيجل،

الأستاذة "أمينة مصطفى دلة" من جامعة الشلف، الزميلة "بلالطة خديجة" من

جامعة الجزائر 3.

مقدمة

أدت سياسة الاستقطاب خلال الحرب الباردة إلى زيادة توجه الدول نحو الإقليمية لحماية أمنها القومي، والمساهمة في تسوية النزاعات عن طريق تكتلات إقليمية، وبالرغم من أن الدول الإفريقية كانت حديثة الاستقلال إلا أنها سعت جاهدة إلى التكتل داخل كيانات إقليمية في محاولة لمسايرة السياسة الدولية ومواجهة تزايد التهديدات والأخطار العابرة للقومية، وعلى الصعيد الإفريقي أثناء الحرب الباردة كانت منظمة الوحدة الإفريقية التي أنشأت سنة 1963 هي الكيان السياسي القاري للدول الإفريقية، وفي إطار التعاون الإفريقي سعت الدول الإفريقية إلى بذل جهد كبير داخل منظمة الوحدة الإفريقية حيث تم طرح العديد من المبادرات لتعديل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وكانت أبرز المحاولات قرار إنشاء لجنة لمراجعة ميثاق المنظمة حيث يمكن تطوير مؤسساتها لتصبح قادرة على مواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي، إلا أن تلك اللجنة لم تحقق أي إنجاز في هذا الشأن، كما أن بعض المحاولات أخذت الطابع المدني، ومثال ذلك المشروع الذي طرحه رئيس نيجيريا سابقا أوباسانجو بخلق منتدى لبحث موضوعات التنمية والتعاون والأمن والاستقرار في إفريقيا، هذا بالتوازي مع ظاهرة التنامي الكبير للمنظمات الفرعية التي كانت ذات توجهات اقتصادية واجتماعية في حين تحتاج القارة إلى مبادرات أمنية وعسكرية، وهو ما أطلق عليه آنذاك بـ "ظاهرة الرومانسية السياسية"، حيث أظهرت الدول الإفريقية حساسية كبيرة للمسائل السياسية والأمنية.

- مع أواخر التسعينات وتزايد حدة النزاعات في القارة، وخوفا من تكرار سيناريو الحرب الإفريقية الكبرى، وجدت الدول الإفريقية نفسها مرغمة على تقديم كيان قاري جديد يقود القارة الإفريقية بصورة أكثر فعالية تجاه التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القارة، ويعمل على تسوية النزاعات ومنع الإبادات الجماعية التي شهدتها فترة التسعينات، واستقر قرار القادة الأفارقة على إنشاء منظمة الإتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية، والذي يعتبر تطورا مؤسسيا لمنظمة الوحدة الإفريقية، من خلال العمل على استحداث آليات فعالة تتوافق وظروف القارة بخصوص ما يتعلق بتسوية النزاعات وحفظ الأمن والسلم داخل القارة.

- من خلال ما سبق فإن دراستنا ستنحور حول عنصري البنية والوظيفة من أجل إبراز أبعاد نشأة منظمة الإتحاد الإفريقي، والتطور الحاصل في مؤسساتها، ودراسة الآليات المستحدثة التي أقرها ميثاق المنظمة الجديدة في سبيل تسوية النزاعات داخل القارة، مع تقديم دراسة حالة توضح جهود هذه المنظمة فيما تطمح إليه.

1/أهمية الدراسة:

- تعتبر الدراسات الإقليمية إحدى أهم التخصصات في فهم ودراسة دينامية العلاقات الدولية، نظرا لمحدودية إطار التفاعل الذي يمكن التحكم فيه من خلال دراسة خصائص إقليم واحد، وقد اكتسب التخصص اهتمام كبير نظرا لأهمية الأقاليم باعتبار مستوى التحليل الإقليمي مستوى تحليلي وسطي بين مستوى النظام الدولي ومستوى الدولة ومن بين أهم فروضه استقلالية عالية للحركة الإقليمية عن البيئة الدولية، والتي تناقض فرضية التفاعل بين النظام الدولي والنظام الإقليمي.

- معرفة الدور الذي يلعبه الإتحاد الإفريقي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة وبالتحديد في مناطق النزاعات التي تدخلت فيها منظمة الإتحاد الإفريقي، وانعكاسات هذا الدور على مستقبل الدول الإفريقية.

- قياس مدى قدرة الإتحاد الإفريقي على التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية بعد الحرب الباردة.

2/مبررات اختيار الموضوع:

ينطلق أي بحث علمي من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية لها علاقة بالباحث، بحيث ترتبط هذه الدوافع بمجال تخصصه بالدرجة الأولى إلى جانب ميوله ورغبته في الدراسة وكشف الحقائق لما لها من علاقة بالتطورات الراهنة، وتعتبر هذه الدوافع ذات أهمية كبيرة لنجاح المشروع العلمي.

أ- المبررات الذاتية:

- محاولة فهم جزء من المفارقة التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة، والمتمثلة في تسارع وتيرة التكامل والتقارب في الشمال وديناميكية التقهيط والتقسيم في الجنوب.

- الرغبة في زيادة الرصيد المعرفي حول الإقليمية ودراسة الأقاليم عموما، والميولات والإهتمامات الشخصية بمسائل القارة الإفريقية خصوصا، بحكم الانتماء الجغرافي ومحاولة معرفة ما يرتبط بالقارة من مشاكل وتحديات.

ب- المبررات الموضوعية:

- قلة البحوث والدراسات المقدمة بشأن منظمة الإتحاد الإفريقي في جامعتنا، باعتبارها أكبر منظمة من حيث العضوية في العالم، فقد فاق عدد أعضائها 53 عضو بانضمام دولة المغرب مؤخرا.

- تسليط الضوء على آليات التدخل الدولي في النزاعات الداخلية، هل هو الحل المثالي لتسوية النزاع أم أن هناك عواقب أخرى تتعلق بدرجة تعقيد النزاع، وأطراف النزاع؟.

- تقييم لجهود منظمة الإتحاد الإفريقي في القارة الإفريقية من خلال الوصول إلى استنتاجات توضح مدى قدرة هذه المنظمة في تحقيق الأمن والاستقرار في القارة.

3/إشكالية الدراسة: تأكيداً لما ذكرناه في المقدمة بأن الدراسة ستتركز على البعد السياسي الأمني فإننا نقدم الإشكالية التالية:

- ما هي الاستجابة التكيفية الخاصة بالعمل الإفريقي المشترك للتفاعل مع التحولات الجيوسياسية ذات الأبعاد الدولية وديناميكيات اللااستقرار القارية.

4/الأسئلة الفرعية:

- ما هي الظروف التي فرضت التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي؟

- ما هي الآليات التي استحدثها الإتحاد الإفريقي لمواجهة تحديات الأمن والسلم في القارة؟

- كيف يتعامل الإتحاد الإفريقي في حالات التدخل ميدانياً؟ وكيف يغطي عوائق تمويل عمليات السلام؟

5/فرضيات الدراسة:

أ-الفرضية الرئيسية:

-إن الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي يمثل استجابة كبيرة لدول القارة في محاولة للتكيف مع التهديدات الأمنية والنزاعات الداخلية بهدف اكتساب فعالية أكبر لمواجهةتها.

ب-الفرضيات الفرعية:

- التهديدات الأمنية هي أصل التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي.

- تعبر الآليات المستحدثة في إطار الإتحاد الإفريقي عن رغبة في اكتساب الفعالية تطبيقاً لمبدأ التدخل.

6/مجالات الدراسة:

أ-المجال المكاني: تنحصر دراستنا في مجال جغرافي محدود يتمثل في القارة الإفريقية، نتناول فيها تحركات منظمة الإتحاد الإفريقي في إطار جهوده القارية لإحلال الأمن والسلم في القارة، كما تطرقنا في دراسة الحالة إلى إقليم دارفور كنموذج بارز للتدخل الميداني للإتحاد الإفريقي بهدف تسوية النزاع القائم فيه.

ب-المجال الزمني: سنركز في دراستنا على الفترة الزمنية الممتدة من إنشاء منظمة الإتحاد الإفريقي إلى غاية تقديم البحث أواخر شهر ماي 2017.

ج-المجال الموضوعي: تركز الدراسة على موضوعيا على مدى تكيف منظمة الإتحاد الإفريقي مع ظروف ما بعد الحرب الباردة والتحولات الجيوسياسية التي طرأت في تلك الفترة في إطار تسوية النزاعات في القارة الإفريقية.

7/الإطار المنهجي للدراسة:

* **المنهج التاريخي:** تم اعتماده في دراسة نشأة المنظمة ومؤسساتها، واعتمدها لعرض كرونولوجيا أحداث تدخل الاتحاد في النزاع محل الدراسة.

* **منهج دراسة الحالة:** تم اعتماد منهج دراسة الحالة في دراسة تدخل الإتحاد الإفريقي في دارفور، كعينة من النزاعات التي تدخل فيها الإتحاد الإفريقي ميدانيا بهدف تسويتها.

* **الاقتراب المؤسسي:** تم اعتماد هذا الاقتراب باتجاهه الحديث (المؤسسية الحديثة) وقد اعتمدنا على هذا الاقتراب بنسبة كبيرة لدراسة مدى تفاعلية منظمة الإتحاد الإفريقي مع البيئة المحيطة بها، وقدرة المنظمة على التكيف والاستمرار، كذلك اعتمدنا عليه من خلال تقديم رؤية واضحة لعلاقة المنظمة تجاه أجهزتها الداخلية(مؤسساتها الداخلية) ، وتجاه المؤسسات الإقليمية الفرعية والدولية التي ترتبط بها وظيفيا.

* **الإقتراب الوظيفي:** استخدم أالموند في المتطلبات الوظيفية أربعة مفاهيم أساسية: البنية، الوظيفة، أسلوب الأداء، القدرات، وهي الأبعاد التي تم اعتمادها في تقديم تفسيرات علمية حول سلوك منظمة الإتحاد الإفريقي في عملها داخل القارة الإفريقية.

8/أدبيات الدراسة :

- يعتبر موضوع الإتحاد الإفريقي جديد نسبيا لأن عمر المنظمة لم يتجاوز 20 سنة، وقد اهتم الكثير من المفكرين ومراكز البحث والمجلات المتخصصة بدراسة منظمة الإتحاد الإفريقي من حيث البنية والوظيفة، ونجد العديد من الدراسات باللغة العربية والعديد منها باللغات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية، وأهم هذه المراجع التي اعتمدها كمرجعية أساسية في بحثنا هي :

-كتاب بعنوان (الإتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات "دراسة حالة الصومال") للكاتب مهند عبد الواحد النداوي، الذي طبع في سنة 2015 ، قدم فيه الكاتب دراسة لمؤسسات المنظمة، الظروف الإقليمية التي حتمت على القادة التحول إلى منظمة الإتحاد الإفريقي، تناول الكاتب دراسة حالة تدخل الإتحاد الإفريقي للصومال.

كتاب بعنوان (إفريقيا في منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي "رؤية مستقبلية" دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية) للكاتب عادل عبد الرزاق، قدم فيه الكاتب تقييم لعمل منظمة الوحدة الإفريقية وإرهاصات نشأة الإتحاد الإفريقي.

دراسة: « the right of Intervention under the African Union's constitutive Act : From non-Interence to nom-Intervention للكاتب kioko Ben ، تناول فيها الكاتب حق التدخل وفق منظور تحليلي للميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

دراسة: « Puissance, Résolution des conflits et Sécurité collective Al'ère de l'union Africaine للكاتب Yves Alescandre chouala، تناول فيها بعض آليات تسوية النزاعات في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي.

9/خطة الدراسة:

كمحاولة لاحتواء جوانب الموضوع قمنا بتناول الدراسة وفق ثلاثة فصول نوجزها في الخطة التالية:
*مقدمة.

*مدخل نظري: الأمن الإقليمي/ الإقليمية /نظريات التكامل الدولي/ تسوية النزاعات.

*الفصل الأول: تم تخصيصه لاستعراض السياقات التاريخية الدولية والإقليمية التي أدت إلى التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي كمبحث أول، ثم قدمنا في المبحث الثاني دراسة الإتحاد الإفريقي من حيث البنية والوظيفة.

*الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى الآليات التي استحدثها الإتحاد الإفريقي من أجل تسوية النزاعات في إفريقيا، والتي تعتبر استجابة تكيفية للسياقات الدولية والإقليمية التي فرضت على القارة، تناول المبحث الأول الاستعدادات الأمنية الجديدة للإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا في إطار التدخلات الميدانية، أما المبحث الثاني فقد عالج المقاربة الاقتصادية للإتحاد الإفريقي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، وقد تضمن المبحث دمج النيباد ضمن مؤسسات المنظمة و سعي الإتحاد الإفريقي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة، في المبحث الثالث تطرقنا إلى الإتحاد الإفريقي والشراكات من أجل الأمن والاستقرار (شراكات الإتحاد الإفريقي مع الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية في إفريقيا).

*الفصل الثالث: تناولنا فيه دراسة حالة دارفور حيث تدخل الإتحاد الإفريقي ميدانيا في محاولة لتسوية النزاع، المبحث الأول كان حول المسار التفاوضي من طرف الإتحاد الإفريقي والأطراف الإقليمية

والدولية، أما المبحث الثاني قدمنا فيه التدخل الميداني للإتحاد الإفريقي من خلال إنشاء بعثة الإتحاد الإفريقي (AMIS)، ومن خلال البعثة المختلطة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (UNAMID).

*خاتمة: قدمنا فيها مجموعة استنتاجات تمثل خلاصة حول نقائص عمل الإتحاد الإفريقي في القارة وكذلك أبرزنا مزايا وإيجابيات جهود المنظمة في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في القارة.

مدخل نظري:

- الأمن الإقليمي
- الإقليمية
- نظريات التكامل الدولي
- تسوية النزاعات

شهد التنظيم الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تنامي لظاهرة التكتلات الإقليمية، في محاولة لوضع حد للحروب وإيجاد آليات أكثر فاعلية لحفظ السلام والأمن الدوليين، وهذا ما تجسد من خلال إنشاء العديد من التكتلات في مختلف قارات العالم، تباينت من حيث الأهداف، ومن حيث مستوى التكامل، هذا التطور على المستوى الواقعي صاحبه تطورا نظريا، برزت من خلاله العديد من الدراسات الإقليمية وكذا نظريات التكامل والاندماج، أدى في مرحلة لاحقة إلى بروز ما عرف بالإقليمية الجديدة، كإشارة لتطور الروابط العبر إقليمية، وقد وفرت التكتلات الإقليمية علاقات تعاونية بين أطرافها وهو ما خلق إطارا جيدا لتبادل الثقة وتقريب الرؤى ووجهات النظر وفتح قنوات الحوار بين مجموع الوحدات السياسية المشكلة لها، ما يؤدي لتفادي المواجهات العسكرية وغياب العنف الذي يدل على الاختلافات وتضارب المصالح بين دول التكتل الواحد في بعض الأحيان. وهذا تبعا لدرجة ومستوى التكامل، وهذا الإطار المؤسسي يسمح بتحقيق مفهوم الأمن الذي يتأتى إما بإزالة التهديد أو طمأننة الطرف المهتد، ونتيجة لصعوبة تحقيق هذا الهدف على المستوى العالمي يرى البعض أن العمل الإقليمي يكون أحسن بديل، وهذا نتيجة حتمية لطبيعة الأقاليم التي تتميز بالخصوصية، وهو ما عبر عنه المفكر جوزيف ناي من خلال طرحه لفكرة السلم على أجزاء.

الأمن الإقليمي:

كان مفهوم الأمن الإقليمي يندرج عادة في ظل مفهوم الأمن الوطني أو متضمنا في مفهوم الأمن الدولي، غير أن ذلك لم يكن يعني أن مفهوم الأمن الإقليمي لم يمتلك مطلقا مقومات للاستقلال، فلقد نشأت في ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية منظمات وهيئات إقليمية كانت بالأساس اقتصادية أو دفاعية، غير أن الكثير من تلك المنظمات الإقليمية الدفاعية أو الأمنية كان عمومية الطابع، وارتجالية المنهج، لا تعرف تخطيطا ولا يخصص موارد ولا ينفذ لها قرارات، أي أنها كانت في الغالب منظمات ذات طبيعة سياسية رمزية أكثر من كونها عسكرية عملية، ولقد طرحت إشكالية العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي في وقت مبكر يعود إلى مفاوضات صياغة ميثاق الأمم المتحدة، حيث دفعت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومجموعة الدول العربية في اتجاه مؤيد لدور المنظمات الإقليمية في حفظ الأمن الدولي، كما أن قيام بعض منظمات الأمن الإقليمي بدور ناجح في مجال التسوية السلمية للنزاعات يعزز من مكانة مفهوم الأمن الإقليمي ويحسن فرص التعاون بين هذه المنظمات والأمم المتحدة، لكن استخدامات المنظمة الإقليمية للقوة التنفيذية في مجال حفظ الأمن والسلم يقتضي صدور قرار من مجلس الأمن يرخص لها ذلك ومن حيث المبدأ فإن مشاركة المنظمات الإقليمية مع مجلس الأمن في مساعي حفظ السلم والأمن الدوليين في إقليم هذه المنظمات من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الشرعية الدولية في إقليم هذه المنظمات لأعمال مجلس الأمن، وفي هذا الصدد قد يساعد تفعيل العلاقة بين الآلية العالمية والآلية الإقليمية للأمن إذا تم تقسيم العالم إلى "أقاليم أمنية" ثم يتم تحديد المنطقة الإقليمية أو الوكالة التي تعنى بشؤون الأمن في كل إقليم لتسند إليها مسؤوليات الأمن الإقليمي الواردة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتم التعامل مع كل هذه المنظمات أو الوكالات الإقليمية كشريك من أجل السلام.⁽¹⁾

- لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يقترح Buzan مفهوم "مجمع الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، ويعرف مجمع الأمن بأنه مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعا لأمن الدولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى، ويشمل مجمع الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مجمع الأمن فهو عادة مستوى عالي من التهديد، والخوف الذي يشعر به فيما بين دولتين أو أكثر، من هذا المنطلق

(1) مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، مجلة مفاهيم، العدد4، أبريل 2005، ص ص

واعتمادا على أبرز الدراسات الإقليمية الخاصة بالنظم الإقليمية حدد بوزان مجموعة من المجمعات الأمنية تتطابق والنظم الإقليمية التي حددتها الدراسات الإقليمية.⁽¹⁾

- عند دراسة هذا الجانب من أمن الدول عند بوزان فالأمن ظاهرة تبعية، ولأنّ الأمن يتسم بالعلائقية، فلا يمكن أن يفهم الأمن القومي لأي دولة دون فهم النمط الأمني من الترابط الأمني الذي أدمج فيه، وفي تحليله للأمن الإقليمي وكيف يؤثر ذلك على مفهوم الأمن ككل، يقدم بوزان عدة مفاهيم مهمة، منها مفهوم "الصداقة والعداوة بين الدول" بمعنى آخر العلاقات بين الدول التي يمكن أن تمثل طائفة من الصداقات والتحالفات أو تلك التي تتميز بالخوف، ووفقا لبوزان فإنّ مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن أن تعزى فقط إلى ميزان القوى، والقضايا التي يمكن أن تؤثر على هذه المشاعر تتراوح بين الأيديولوجيا، الإقليم، الأسس الإثنية، والسوابق التاريخية، وهذا مهم لفهم الصداقة.

- المجمعات الأمنية يمكن أن تكون مفيدة في مجال السياسة لأنها توفر إطارا جيدا لمناقشة القضايا المتوتنة في أي منطقة إذا أمكن إيجاد الحل فقط ضمن المجمع، أي ينبغي أن تكون السياسة من هذا السياق.⁽²⁾

الإقليمية: المفهوم والظاهرة

في ستينات القرن العشرين بدا أن هناك حماسة واسعة النطاق لتطوير تجمعات وآليات إقليمية لتعزيز التكامل الاقتصادي، ووصفت الأقاليم في السياسة الدولية بأنها "عدد محدود من الدول تربط بينها علاقات جغرافية وقدر معين من الترابط المتبادل"، ويمكن تمييزها حسب مستوى ونطاق التبادل والتنظيمات الرسمية والترابط السياسي، وقد نوّه جوزيف ناي بأنّ عمليات الإقليمية والتكامل عبر كثير من مناطق الكرة الأرضية لقيت عونا جراء ازدياد عدد المستعمرات السابقة حديثة الاستقلال، ومن جراء انخفاض معين من درجة التوتر في علاقات القوى العظمى. ومن جراء ازدياد الإدراك بأنّ الترابط الاقتصادي والنظام التجاري متعدد الأطراف المفتوح قد تسبب في مأزقها، ومن جراء التقارب الناجح للبلدان الأوروبية الغربية الرئيسية عبر آليات التكامل الاقتصادي.⁽³⁾

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 21-22.

(2) Marinne Stone, "Security Acoording to Buzan : Acomprchensive sucurty Analysis", Security Discussion Papers Series1, New york, p6.

(3) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 852.

وما ساعد على بلورة الأفكار الإقليمية هو تطور التفاعلات على المستوى الواقعي بين الدول، إذ لم تعد تقتصر على البعد العسكري، والتركيز على السياسات الدفاعية والأمنية، وإدارة الحروب، فالالاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أصبح أكثر تكاملاً خاصة مع انطلاق الدورات الثمانية المتعاقبة لوضع اتفاقية دولية للتجارة والتعريف الجمركية GAAT، وهو ما ساهم في تعجيل الاتجاه نحو التكامل الإقليمي في كل جزء من العالم، وما زاد من انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية هو انخفاض حدة الحرب الباردة، إذ بعد زوال هذه الأخيرة صارت التكتلات الإقليمية عامل أساسي في تسيير العلاقات الدولية.⁽¹⁾ يقول أنصار الإقليمية أنها يجب أن تكون الصورة البديلة للمنظمة العالمية لأن الروابط الإقليمية حقيقة قائمة تعبر عن تضامن وثيق بين مجموعة من الدول وتقوم فكرة الإقليمية على أساس أن الدول الواقعة في إقليم واحد لها اهتمامات ومشاكل متشابهة وهي أكثر قدرة على تفهم طبيعة هذه المشاكل، ولاسيما في مجال الأمن والدفاع عن المصالح المشتركة ويستند هذا الفريق إلى الاعتبارات التالية:

1- غالباً ما نلاحظ أنه في نطاق منطقة معينة من العالم توجد أسس تاريخية واجتماعية وثقافية مشتركة تساعد على وجود رابطة ولاء بين المنظمة والدول الأعضاء فيها مما يشكل الأساس الضروري لقيام المنظمة، وكلما زادت هذه الدول تقارباً كلما دفع بعلاقتيها نحو مزيد من التنظيم، فالروابط الاقتصادية بين الدول الأوروبية كانت وراء التكتلات الاقتصادية في أوروبا الغربية على أساس إقليمي وكذلك وراء سعيها للوحدة الكاملة.

2- سهولة حل المشاكل في الإطار الإقليمي وذلك بسبب التشابه الموضوعي للمشاكل القومية، ولمعرفة المنظمة الإقليمية بنفسية أطراف النزاع والجذور الحقيقية للنزاعات، لذلك تكون المنظمات الإقليمية التي تعبر عن تضامن اجتماعي معين لمجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً أقدر من غيرها على تسوية النزاعات التي تنشأ بينها، وتكون الإجراءات الإقليمية سواء الوقائية أو التنفيذية عادة أسرع من غيرها على المستوى الدولي، والمنظمات الإقليمية مكمل طبيعي لعمل الأمم المتحدة ومن الأجدى عرض النزاع الإقليمي على المنظمة المعنية مما يسهم أيضاً في تخفيف العبء على المنظمة العالمية.

3- تحقق المنظمات الإقليمية حلولاً لمشاكل الدول الأعضاء بعيداً عن التدخلات الخارجية أو الضغوط ولاسيما من قبل الدول الكبرى، فتخرج بذلك الدول الأعضاء فيها من ميادين الصراع الدولية.

(1) Mary E. Burficher and others : Regionalism : old and new, theory and practice, February 2004, international food policy research institute, p1, www.IFRI.org.

4- يستجيب التنظيم الإقليمي لمنطق حسن الجوار ولا شك أن الدول المتجاورة تتعاون لدعم روابطها الاقتصادية والثقافية، وصد العدوان أمر طبيعي.

5- إن وصول العلاقات الدولية في الوقت الراهن إلى درجة عالية من التعقيد يصعب معها معالجة الاهتمامات المشتركة من قبل جهة واحدة مركزية، أما في حدود منطقة معينة فالأمر على عكس، حيث يسهل تحديد التزامات الدول تجاه وتسهل إدارتها بالاسترشاد بالمواثيق والروابط القائمة على عنصر التبادل.⁽¹⁾

لقد أصبح نشوء الكتل والتجمعات الإقليمية سمة متعاظمة على نحو ثابت للسياسة العالمية بعد 1945، وقد فسر منظرو العلاقات الدولية تلك التطورات من منطلق إقامة التوازن مع قوة مهيمنة أو عظمى تحمي الدول الصغيرة أو الضعيفة ضد جار كبير وقوي، وتحافظ على علاقات سياسية سلمية وتعاونية وهياكل الثروة.⁽²⁾

- نظريات التكامل الدولي:

اتجهت العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد فشل نظرية توازن القوى واندلاع الحرب العالمية الأولى نحو نمط جديد من التنظيم الدولي القائم على تفعيل العلاقات البينية، وإيجاد القواسم المشتركة التي تلتقي عليها الوحدات السياسية بهدف إشباع حاجات مواطنيها وتأمين مصالحها الحيوية، وهذا ما اصطلح علماء العلاقات الدولية بالتكامل الدولي، ولكن ظاهرة التكامل الدولي لم تجذب انتباه علماء العلاقات الدولية حتى قبيل الحرب العالمية الثانية ولم تعرف رواجاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية فترة الخمسينات والستينات وكانت انعكاساً لفشل الدولة القومية في تأمين مصالحها الحيوية، وتؤكد لدى السياسيين والأكاديميين ألا سبيل إلى استمرار السلم الدولي ورفاهية الشعوب إلا عن طريق بناء أسس جديدة للعلاقات الدولية تقوم على أولوية المصالح الاقتصادية على الاعتبارات الأمنية والسياسية، على اعتبار أن قضايا هذه الأخيرة تشهد خلافاً حاداً بين الدول القومية.⁽³⁾

(1) معمر بوزناده، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص ص 35-37.

(2) جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص ص 857-858.

(3) عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، د.ت.ن، ص 7.

إنّ تعريف مفهوم التكامل أكثر صعوبة، فقد يفهم التكامل على أنه حالة أو عملية. وصف للنظام وعناصره الموجودة مسبقاً، أو على أنه شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره باتجاه معين، إنّ التعريف المفيد يرى التكامل أنه "إيجاد واستبقاء أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة مسبقاً، وقد تكون هذه الأنماط اقتصادية جزئياً في طابعها واجتماعية جزئياً، وسياسية جزئياً. (1) وقد عرّف كارل دوتش التكامل بأنه إنجاز داخل الإقليم لمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار لضمان الاستمرار لوقت طويل، اعتماداً على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم، ويعرفه أميتاي إيتزيوني بأنّ التكامل هو قدرة الوحدة أو النظام على تحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وعرف هاس التكامل بأنه العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير. (2)

- تؤكد المدرسة التعددية في نظرية العلاقات الدولية على فاعلين متنوعين وليس مجرد دول الأمم ينخرطون في النشاط السياسي، وضمن هذا التقليد فقد جادل كارل دوتش بأنّ أنماط الاتصالات والتبادل "التعامل" بين فاعلين مختلفين قد يعزز روابط (تكامل) الجماعة السياسية التي تتخطى الحدود القومية، وتؤدي إلى تكوين "جماعة أمنية" على أساس توقعات السلوك التعاوني السلمي، وضمن هذا التقليد أيضاً طوّر أرنست هاس (Ernst Haas) تحليلاً وظيفياً جديداً بغية التنبؤ بأنّ من شأن أوروبا فدرالية أن تظهر جراً وصول النقل المترج للسيادة و"الولاءات السياسية" من قبل النخب السياسية والتجارية إلى مجالات قضايا مختلفة.

- أما المدرسة الواقعية فإنها تشدد على الظروف البنوية بوصفها العامل التفسيري، وترى المقاربات الحكومية الدولية والمنطلقات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة أن التكامل ينشأ من تفاعلات الدول ومصالحها واستراتيجياتها المتعلقة بالمساومة أو المفاوضات، هذه المقاربات تنظر إلى عمليات التكامل من منظور نفعي، أو بعبارة أخرى من حيث كيفية استخدام الأوضاع الهيكلية للقوة والسلطة المستندة إلى وحدات إقليمية ذات سيادة لتعزيز مركز هذه الوحدات وقدراتها بعضها بالنسبة لبعض (3) تقاطع الباحثون والعلماء في حقل العلاقات الدولية في فكرة واحدة وهي وجود مصلحة موحدة بين فواعل العلاقات الدولية في تطوير السياسة الدولية بالانتقال من المصالح التقليدية والدبلوماسية للدول القومية إلى تحقيق

(1) جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 854

(2) عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(3) جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص ص 854، 855.

المصالح الأولية للجماعة الدولية، هذه العملية الجديدة التي يطلق عليها اسم "التكامل الدولي" INTERNATIONAL INTEGRATION وقد كانت مظاهر الاهتمام بموضوع التكامل الدولي متجسدة في عدد من الصيغ، فبعد الحرب العالمية الثانية كان اهتمام الباحثين منصبا حول شروط السلم والدور المحتمل للمنظمات الدولية في الحفاظ على السلم الدولي.⁽¹⁾

تسوية النزاعات:

عرّفت الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية التسوية بأنها التوفيق بين مواقف أطراف النزاع كليا وجزئيا طبقا لميزان القوى، فالتسوية بين طرفين تعني أن النزاع سوف يسوى عندما يقبل الطرفين المتنازعين - سلما أو قسرا- حلا يتم التوصل إليه، وتتوقف هذه الأطراف عن تقديم وجهات النظر المتعارضة⁽²⁾ ويلاحظ أن بعض الباحثين يخلط بين مفهومي تسوية النزاع وحل النزاع، إلا أن الفرق يكمن في أن التسوية تكون بالتوصل إلى اتفاق بشأن بعض القضايا المحددة من خلال الوسائل السلمية السياسية مثل المفاوضات أو الوساطة، أو القانونية مثل التحكيم والقضاء بين أطراف النزاع، في حين أن حل النزاع يعني حل كل القضايا العميقة (جذور النزاع) وإقامة علاقات متجانسة إلى حد كبير بين أطرافه، ووفقا لجون بورتون John Burton، وهو أحد منظري النزاعات فإن التسوية ترتبط بالقضايا أو المصالح القابلة للتفاوض بشأنها، ويلاحظ أن التسوية القانونية أو القضائية التي يمكن التوصل إليها من خلال اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدوليين تكون بالنسبة للنزاع الذي يغلب عليه الطابع القانوني أما التسوية العسكرية (القسرية) فتعني بالأساس استخدام القوة من قبل المنظمة الدولية أو الإقليمية بهدف فرض السلام، وهي من الإستراتيجيات الهامة في عملية إدارة النزاع خاصة بعد وقوعه.⁽³⁾

(1) عامر مصباح، نظريات التكامل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.د.ن، د.ب.ن، د.ت.ن، ص 102.

(3) بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإكواس)، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، ص ص

الفصل الأول: تحديات ورهانات التحول منذ منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي

المبحث الأول: السياق التاريخي للتحول من منظمة
الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي

المبحث الثاني: الإتحاد الإفريقي: دراسة في البنية
والوظيفة

منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين شهدت القارة الإفريقية تزايد حدة النزاعات المسلحة في العديد من الدول الإفريقية، اتخذت أبعادا خطيرة على الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، وعليه فقد سعى القادة الأفارقة منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وتحديدا سنة 2002 إلى تأسيس تنظيم إفريقي جديد عرف باسم الإتحاد الإفريقي، من أجل مواكبة التطورات التي حصلت على الصعيد الدولي، فضلا عن العمل على حفظ السلم والأمن في دول القارة ككل، يعالج هذا الفصل السياقات التاريخية الدولية والإقليمية التي فرضت على بتحويل منظمة الوحدة الإفريقية التحول إلى منظمة الإتحاد الإفريقي، ودراسة بنية المنظمة والوظيفة الجديدة التي تقوم بها في القارة الإفريقية.

المبحث الأول: السياق التاريخي للتحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي

المطلب الأول: تحديات البيئة الدولية تعميق تهميش القارة الإفريقية

شهد النظام السياسي الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين متغيرات عدة كان أبرزها انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبروز ظاهرة العولمة وما تبعها من نتائج أثرت في شكل النظام السياسي الدولي إذ برزت قوة واحدة كقوة مهيمنة على النظام السياسي الدولي هي الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن تراجع دور الأمم المتحدة كفاعل مستقل في القضايا الدولية والإقليمية، وبروز دور أكبر للتكتلات الأخرى كحلف الشمال الأطلسي، الإتحاد الأوروبي، كما تزايدت حدة الأزمات والنزاعات سواء كانت على الصعيد الداخلي أو الإقليمي والدولي، لاسيما في دول الجنوب، وقد أثرت هذه المتغيرات سلبا على القارة الإفريقية انعكس ذلك على حجم المساعدات التي كانت تتلقاها القارة من الدول المانحة والمؤسسات الدولية سواء بالانخفاض أو بالتوقف في بعض الأحيان، وهو ما أدى إلى عدم قدرة القارة على تحقيق السيطرة الأمنية وتسوية النزاعات.⁽¹⁾

ومن أهم المتغيرات التي ساهمت في تعميق تهميش القارة الإفريقية:

1- تغيير وجهة الاستثمارات الدولية باتجاه وسط وشرق أوروبا حيث ظهر احتكار مطلق للتكنولوجيا والسلاح والمال من دول الغرب الرأسمالية في ظل رقابة مشددة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تحويل الاستثمارات الغربية والأمريكية خاصة، المالية منها والاقتصادية، وكذلك التبادلات التجارية لصالح العلاقات الجديدة بين دول الشمال، وذلك على حساب دول الجنوب وقد شهد العالم إقبالا كبيرا بعد سقوط جدار برلين على دول أوروبا الشرقية، ما أدى إلى تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والمعونات إلى دول

(1) مهند عبد الواحد النداوي، الإتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات 'دراسة حالة الصومال'، العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2015، ص 9.

المنطقة، وهو ما زاد من تهميش القارة الإفريقية وتفاقت مشكلة المديونية الخارجية للقارة بشكل أصبح يمثل عائقا حقيقيا أمام فرص التنمية في إفريقيا، ومن ثم تعذرت مواجهة الأزمات الاقتصادية في القارة.⁽¹⁾

2- الفراغات الجيوستراتيجية الناتجة عن انسحاب القوى الكبرى من الكثير من مناطق ونقاط ارتكازها المعتمدة خلال الحرب الباردة جعل من الصعب على الدول الإفريقية المستقلة حديثا إيجاد مكانة لها وإيجاد خيارات بديلة لسياسات تتجاوز تلك المرتبطة بالغرب أو بحلف وارسو، وهو ما تسبب في تجدد النزاعات الكامنة في إفريقيا، وتجدد العنف بعد سقوط جدار برلين وهو ما شهدته ليبيريا، سيراليون، روندا جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي عدد من الحالات كانت حركات التمرد المتورطة في النزاعات الداخلية تعتمد على التمويل الخارجي (تموّل من طرف القوى الكبرى)، وكان توقع استمرار عدم الاستقرار وزيادته في بعض الحالات يعكس الطبيعة المتغيرة للنزاع في إفريقيا والديناميات الجديدة التي تظهر لإخفاء مخلفات الحرب الباردة.⁽²⁾

3- مازق الدولة الوطنية وانفجار الأزمات والحروب الأهلية الذي ترافق مع تجاهل كبير من طرف المجموعة الدولية، وهو ما أنتج:

- آخر مذابح القرن العشرين المذبحة الروندية عام 1994، والتي تجاوز ضحاياها 800 ألف قتيل، وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة كانت لديها قوات لحفظ السلام في روندا إلا أنها فشلت في منع الإبادة، فمع بدأ أعمال القتل قتل 10 بلجيكيين من قوات حفظ السلام وهو ما جعل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بطرس بطرس غالي يطلب من مجلس الأمن تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في روندا، أو سحبها بالكامل، وقد صوت مجلس الأمن على خفض قوات حفظ السلام من 2000 فرد إلى 270 فرد، ومع قرب انتهاء المذابح ووصول الجبهة الوطنية الروندية للسلطة صوت مجلس الأمن بإرسال 5500 جندي إلى روندا، وقد صرّح في وقت لاحق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان قائلا: « إنّ

⁽¹⁾ عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي رؤية مستقبلية" دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ص 94- 95.

⁽²⁾ Jakki cilliers and Julia schuneman, "The futur of intrastate conflict in Africa ", **Institute for security studies**, N 246, May 2013, p 2.

أحداث روندا كانت مخزية، حيث كان من الواضح أن المجتمع الدولي لديه القدرة على منع تلك الأحداث لكنه فشل في استدعاء الإرادة لذلك»⁽¹⁾.

- الدولة الفاشلة في إفريقيا، فمنذ بداية التسعينات كانت الأزمة التي تعيشها الدول الإفريقية متعددة الجوانب، تجد أحد تعبيراتها النظرية في مفهوم فشل الدولة وهشاشتها، وعادة ما يقدم هذا المفهوم في حالة عجز الدولة عن تأدية وظائفها الأساسية، وأعطى المفهوم أهمية كبيرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تم إعادة توجيه التصورات الأمنية الأمريكية والأوروبية التي أدت إلى ترسيخ الاعتقاد بأنّ الدولة الفاشلة في إفريقيا تشكل مصدر تهديد أمني للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وهو ما جاء في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2002، والإستراتيجية الأوروبية سنة 2004 بأنّ الدول الفاشلة في إفريقيا تشكل تحدياً رسمياً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس تم وضع سياسات محاربة الإرهاب في سياق عالم الحرب على الإرهاب وهو ما زاد من تعميق تهميش القارة الإفريقية.⁽²⁾

- عسكرة العمل السياسي وتعويض رجال السياسة بأمراء الحرب، في إطار عملية تشكيل الدولة في إفريقيا ما بعد الاستعمار، حيث أنشئت القوات المسلحة كعنصر من عناصر جهاز الدولة، وكان الدافع الرئيسي لإنشاء الجيوش هو الدفاع الإقليمي للدولة، وفي وقت لاحق شهدت حقبة ما بعد الاستعمار في إفريقيا تحولا في عمل القوات المسلحة في العديد من الدول الإفريقية، ففي أعقاب ما سمي بفشل القادة المدنيين في الالتزام بعملية التحديث والتنمية اعتبر عدد من ضباط القوات المسلحة أن مهام إنهاء الفقر والمرض وإحداث تنمية تعود إلى القوات المسلحة، وهذا التحول المفاجئ أصبحت به القوات المسلحة في إفريقيا (التي كانت متصورة على أنها ضعيفة وهشة) قوى سياسية قوية وحتمية في السلطة، وهو ما أعطى انطبعا أن القارة تعاني من فقدان ثقافة سياسية اختيارية، فعندما لا تكون القوات المسلحة في إفريقيا خاضعة للسلطة تتحول إلى نوع من الدفاعات الخفية التي تعمل ممارسة السلطة بشكل مطلق، وفي حين يمكن بها التعجيل بتنمية إفريقيا، فإنّ أحد العناصر الأساسية لتحقيق إفريقيا الديمقراطية مستدامة بظل العلاقات المدنية - العسكرية السليمة في القارة.⁽³⁾

(1) Ernest Harsh, "The world reflects on Rwanda genocide ", **Africa Renewal**, April 2004.

(2) Anna Maria Gentili, " failed States or failed concept ? " **Studia Diplomatica**, N 2 , 2009, P 9.

(3) Mathurin Houngnikro, "post- face: du lien entre état, armée et société ", **les champs de mars**, N 28 ? octobre 2015, pp 77 – 78.

- كل هذا فتح الفضاءات الإفريقية أمام تصاعد وبروز فاعل جديد هو التنظيمات الإرهابية، هذا الفاعل الجديد أعطى طبيعة مختلفة للجماعات المسلحة، خصوصا من حيث استغلالها للموارد المحلية، وتعاملها مع الشبكات الإرهابية الدولية، مما فرض على العمل الإفريقي المشترك ممثلا بمنظمة الوحدة الإفريقية، التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة والانخراط كلية في إطار الأجندة الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وهو ما يبرر إلى حد ما الانتقال إلى الإتحاد الإفريقي وفقا لضرورات التكيف التي تتطلبها المرحلة الجديدة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تحديات البيئة القارية: تعميق أزمة العمل الإفريقي المشترك

كانت الأبعاد الأمنية أحد أبرز دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، كما كانت هذه الأبعاد هي الأكثر وضوحا في بنية المنظمة الجديدة، حيث كان الانتقال مرتبطا في أحد أبرز دوافعه بالعجز الشديد لمنظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع النزاعات الإقليمية والداخلية في إفريقيا، وهو ما جعل التعامل مع هذه النزاعات يتم من خلال منظمات دولية أو قوى خارجية بينما كانت المنظمة القارية الأم في إفريقيا تقف ليس بسبب القصور في الموارد والقدرات فقط ولكن بسبب القيود السياسية النابعة من ميثاق المنظمة ذاته⁽²⁾ إذ أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تحاول إدانة أي انقلاب، ولم تتدخل في أي نزاع مسلح ذو طابع غير دولي عبر سنوات عملها، ومن جهة أخرى التأييد الكامل للحكومات الموجودة في السلطة بغض النظر عن كيفية وصولها إلى سدة الحكم، فضلا عن عدم توفرها لآلية مناسبة لتسوية النزاعات بين الدول الإفريقية⁽³⁾، أدى هذا العجز إلى استفحال وتفاقم النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية بصورة تدريجية ثم انفجارها على نطاق واسع مع بداية التسعينات عقب انتهاء الحرب الباردة، وبدأت تسوية النزاعات خاصة بعد فشل تجربة التدخل في الصومال وعجز آلية منع وإدارة وحل النزاعات في إفريقيا التي تم تأسيسها سنة 1993 كجزء من هيكل منظمة الوحدة الإفريقية⁽⁴⁾ هذا أدى إلى أن تصبح إفريقيا القارة الأولى في أعداد اللاجئين في العالم، فقد أشار تقرير دولي لمعهد ستوكهولم

⁽¹⁾ Anna Maria Gentili, op. cit. p 9.

⁽²⁾ إبراهيم محمود أحمد، "الأمن الإقليمي في إفريقيا نظرة تقييمية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 169، جويلية 2007، ص 68.

⁽³⁾ مهند عبد الواحد النداوي، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11.

⁽⁴⁾ إبراهيم محمود أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 78.

الدولي لأبحاث السلام إلى أن إفريقيا احتلت عام 1998 المرتبة الأولى (لأول مرة منذ عام 1989) بوصفها المنطقة الأكثر خطورة في العالم من حيث عدد الحروب والنزاعات، وأن 50 % من النزاعات المسلحة في العالم تقع في إفريقيا. (1)

- انقسام إفريقيا أيديولوجيا، والأمر الذي يرجع إلى ظروف الحرب الباردة، فقد أدت اتفاقية كامب ديفيد إلى انشقاق عربي، انتقل هذا الخلاف إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تستجب إلى محاولة دول شمال إفريقيا تعليق عضوية مصر في المنظمة، أما الانشقاق الإفريقي فيرجع إلى انضمام الجمهورية الصحراوية سنة 1982، وهو ما قسم دول القارة بين مؤيد ومعارض.

- منافسة التكتلات تحت الإقليمية لمنظمة الوحدة الإفريقية دفع القارة إلى التفتت داخل فواعل متعددة، مثل عضوية دول شمال إفريقيا في جامعة الدول العربية، تجمع دول الساحل والصحراء، المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا "إيكواس"، جماعة التنمية للجنوب الإفريقي "سادك"، الإتحاد الاقتصادي لإفريقيا الوسطى "إيكاس"، السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي أدى هذا التعدد الغير رشيد وغير المنضبط للوحدة الإفريقية إلى تفتت الصف الإفريقي لتباين المصالح الاقتصادية والسياسية وتنافسها، وصعوبة التنسيق بين الشبكة المتشعبة لمصالحها وأنشطتها، بالإضافة إلى أنه كلما ازداد عدد المنظمات التي تشترك فيها دولة معينة قلت درجة التزامها تجاه تلك المنظمات.

وهو ما حدث في القارة الإفريقية ونفادته الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية ممثلة في الجماعة الاقتصادية الإفريقية بتوقيع بروتوكول في فيفري 1998 مع التجمعات الاقتصادية لتفعيل التعاون والتنسيق بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى الأفقي من جانب وكذلك التنسيق الرأسي بين هذه الجماعة والجماعة الاقتصادية مكن جانب آخر، ولكنه لم يكتب لها النجاح في تنفيذ بنود البروتوكول، ويعتبر التنسيق بين تلك الكيانات الاقتصادية والسياسية وتحويل التجارة المحتملة إلى تجارة فعلية أحد أهم التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي، ومن المقترحات التي طرحت في هذا الإطار، ترشيد التجمعات الاقتصادية القائمة بتقليص عددها عن طريق الدمج، وإعادة هيكلة تلك

(1) عبد الرزاق خيرى جاسم، "الإتحاد الإفريقي (النشأة- الهيكلية- التحديات)"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، الإصدار 31-32، 2006، ص 47.

التجمعات وظيفيا لزيادة قدرتها على التنسيق أفقيا وتفادي التنافس فيما بينها.⁽¹⁾

- تصور المنظمة في تجسيد التكامل الاقتصادي، فعلى الرغم من كون المنظمة نجحت في وضع أسس للتكامل الاقتصادي، عبر تبني خطة لاغوس عام 1980 والميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية عام 1990، كما قامت المنظمة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية بمقتضى معاهدة أبوجا، فضلا عما تم إنجازه من هياكل مؤسسية وآليات للاتصال والتخطيط والتنفيذ، إلا أن المنظمة لم تحقق نجاحا ملموسا في مجال معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه أغلب دول القارة، ودفع عملية التنمية الاقتصادية فيها، فبالنسبة لنصيب القارة الإفريقية من التجارة العالمية، فقد تناقصت أهميتها عبر العقود السابقة، فبينما كانت صادرات القارة تمثل قرابة (3.1) % من إجمالي صادرات العالم عام 1955، انخفضت حصتها من التجارة العالمية لتصل إلى 1 % فقط في تسعينات القرن العشرين، كما قدر ديون إفريقيا عام 2000 قرابة 330 مليار دولار، وقدر الديون الخارجية بأكثر من 80 % من إجمالي الناتج المحلي، كما نهبت منظمة الأغذية والزراعة الدولية عام 1999 من أن 16 دولة إفريقية تعاني نقصا في الغذاء، وقد بلغ عدد الموتى في الصومال نتيجة الجوع في أبريل 1999 قرابة 1000 شخص⁽²⁾ وبلغت الأزمة الاقتصادية في إفريقيا ذروتها، إذ ضرب الفقر أغلب أجزاء القارة لاسيما دول إفريقيا جنوب الصحراء، وفاقمت معادلاته كافة مناطق العالم النامي بوجه عام، مثلا وجود نسبة من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في بعض الدول الإفريقية مثل روندا، السنغال، النيجر، زامبيا، خلال الحقبة من 1980 إلى 1995، كما انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء إلى 2.2 % خلال الفترة من 1991 إلى 1997.⁽³⁾

- أزمة انعقاد مؤتمرات المنظمة: واجهت المنظمة الكثير من المشكلات في مجال عقد مؤتمرات القمة منها: عدم التزام العديد من رؤساء الدول والحكومات بحضور اجتماعات مؤتمرات القمة، واكتفوا بإرسال ممثلين عنهم، ومن جهة أخرى حدوث أزمات عدة بخصوص تحديد مكان انعقاد مؤتمرات القمة إذ لم يحدد الميثاق مكانا بذاته لانعقاد المؤتمرات، مما كاد يعطل انعقاد مثل هذه المؤتمرات أو يؤخر انعقادها كما حدث حين تقرر عقد مؤتمر القمة الثاني في أكرا عاصمة غانا في الأول من سبتمبر عام 1965

(1) ماجد رضا بطرس، "الإتحاد الإفريقي: الحاضر واستشراف المستقبل"، ص ص 6-7.

<https://www.researchgate.net>

(2) مهند عبد الواحد النداوي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(3) عبد الرزاق خيربي جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

وذلك عندما رفضت بعض الدول الإفريقية عقد المؤتمر في غانا بحجة عدم التزام غانا بمبادئ الميثاق، وتقرر عقد مؤتمر القمة في كامبالا عاصمة أوغندا في جوان 1971، إلا أن حدوث انقلاب في جانفي عام 1971 في أوغندا أدى إلى عقد مؤتمر القمة في أديس أبابا. (1)

المبحث الثاني: الإتحاد الإفريقي : دراسة في البنية والوظيفة:

المطلب الأول: بنية الإتحاد الإفريقي وهياكله:

اعتمدت الدورة العادية رقم 36 لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية يومي 10- 12 جويلية 2000 مشروع الوثيقة التأسيسية للإتحاد الإفريقي، حيث تم اعتماد القانون التأسيسي رسميا في 11 جويلية 2000 وعند اختتام أعمال الدورة في 12 جويلية 2000 كانت 28 دولة قد وقعت على الوثيقة (الجزائر، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ليبيا، السودان، بوركينافاسو، بورندي، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، النيجر، السنغال، سيراليون، طوغو، زامبيا) بينما قامت مصر بالتوقيع على القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي في 22 جانفي 2001 بأديس أبابا. (2)

أشارت المادة الأخيرة "33" من الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي إلى الترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية من أنه يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وأشارت إلى أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سيزل ساريا لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة أو لمدة أخرى يحددها مؤتمر الإتحاد الإفريقي بعد دخول القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي حيّز التنفيذ، وذلك بغرض تمكين منظمة الوحدة الإفريقية من اتخاذ التدابير اللازمة لتحويل أصولها إلى الإتحاد الإفريقي، كما أشارت المادة إلى أن تكون لأحكام هذا القانون الأسبقية على أي أحكام في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي لا تتفق معها أو تعارضها، وأكدت هذه المادة على أنه فور دخول هذا القانون حيّز التنفيذ تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامه وضمن إنشاء الأجهزة المنصوص عليها، وأي قرارات قد تعتمدها الأطراف في هذا

(1) مهند عبد الواحد النداوي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) عادل عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الصدد كما نصت المادة على إنشاء "اللجنة" لإبلاغ جميع الدول الموقعة عليه بتاريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام، وبعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ يتم تسجيله لدى أمانة الأمم المتحدة. (1)

تعتبر الأجهزة والمؤسسات إحدى المؤشرات المهمة على مدى فاعلية المنظمات الإقليمية، كما تقوم به من دور مهم في تحقيق أهداف المنظمة والحفاظ على مبادئها، وتختلف الأجهزة والمؤسسات من منظمة إقليمية إلى أخرى، بل إن التغيير الذي حدث بالانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي وأجهزته ليست هي الأجهزة الموجودة في منظمة الوحدة الإفريقية، فقد أضاف القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي أجهزة ومؤسسات لم تكن موجودة من قبل، أشارت المادة الخامسة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي إلى وجود تسع مؤسسات تابعة للإتحاد الإفريقي وهي: (2)

المادة الخامسة: (أجهزة الإتحاد):

1- تكون للإتحاد الأجهزة التالية:

أ- مؤتمر الإتحاد.

ب- المجلس التنفيذي.

ج- برلمان عموم إفريقيا.

د- محكمة العدل.

هـ- اللجنة. (المفوضية)

و- لجنة الممثلين الدائمين.

ز- اللجان الفنية المتخصصة.

ح- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ط- المؤسسات المالية.

(1) عادل عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(2) البشير علي الكوت، الوحدة الإفريقية في القرن العشرين، د.د.ن، ليبيا، 2004، ص 110.

2- أي أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشائها، وفقا لهذا البند تم إنشاء جهاز مجلس السلم والأمن الإفريقي، يعتبر الآلية التي أنشأت لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، والتي كانت تفتقدها منظمة الوحدة الإفريقية كجهاز. (1)

أ- مؤتمر الإتحاد: يمثل أعلى سلطة في الإتحاد الإفريقي باعتباره يتكون من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم يجتمع مرة واحدة في السنة وفي حالة طلب أي دولة عضو لذلك، شرط موافقة ثلثي الدول الأعضاء، أما رئاسة المؤتمر فهي دورية ولمدة سنة واحدة، ويتم اختيار الرئيس بالتشاور بين رؤساء الدول والحكومات (المادة السادسة) وقد جرت العادة أن يتم اختيار رئيس المؤتمر في منظمة الوحدة الإفريقية من الدولة المضيقة، أي رئيس الدولة التي تستضيف المؤتمر. (2)

تضمنت المادة السابعة قرارات بمؤتمر الإتحاد، حيث نصت على أن يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الإتحاد، غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا يتم بأغلبية بسيطة، هذا ويتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر من جميع أعضاء الإتحاد. (3)

وفيما يتعلق بتسوية النزاعات فإن من مهام وسلطات المؤتمر، اتخاذ القرار بشأن التدخل في أية دولة عضو في الإتحاد الإفريقي في ظل الظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، أو بناء على طلب من الدول الأعضاء لاستعادة السلام والأمن، فضلا عن تقديم التوصيات إلى المجلس التنفيذي ومجلس السلم والأمن حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى وتحقيق السلام، بالإضافة إلى تحديد العقوبات التي يجب فرضها على أية دولة عضو في حالة انتهاكها المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي. (4)

ب- المجلس التنفيذي: يعتبر المجلس التنفيذي المؤسسة الثانية في سلسلة مؤسسات الإتحاد، وبينت المادة العاشرة، الفقرة الأولى مما يتكون هذا المجلس، وهم وزراء الخارجية أو وزراء آخرين أو سلطات

(1) عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة والإتحاد الإفريقي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 199.

(2) البشير علي الكوت، مرجع سبق ذكره، ص 110.

(3) عادل عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(4) مهند عبد الواحد النداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

تعينها حكومات الدول الأعضاء، أما اجتماعات المجلس فهي مرتين في السنة بصفة دورية، أو بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء بصفة غير دورية.

أما مهام المجلس التنفيذي فقد حددتها المادة 13 من القانون التأسيسي وهي مهام كثيرة تتعلق بتنسيق واتخاذ القرارات حول عدة مسائل تشمل تقريبا كل مجالات العمل والنشاط في القارة الأفريقية كالتجارة الخارجية والطاقة والصناعة، والموارد الطبيعية والزراعة وحماية البيئة والتعليم والصحة والثقافة والتكنولوجيا وغيرها. ويعد المجلس مسؤولا أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وعليه مراقبة تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر، وللمجلس تفويض ما يراه من مهامه وسلطاته إلى اللجان الفنية المختصة التي حددها القانون التأسيسي في المادة 14 أما فيما يتعلق باتخاذ القرارات في المجلس التنفيذي فقد تم اتباع نفس الآلية المتبعة في قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، أي الإجماع، وغن تعذر ذلك فيتم اللجوء إلى أغلبية الثلثين، ويتم الاكتفاء بالأغلبية البسيطة في المسائل الإجرائية، بما في ذلك تقرير ما إذا كانت مسألة إجرائية أم لا. (1)

ج- برلمان عموم إفريقيا: تم إنشائه في مارس 2004 بتوقيع 36 دولة على وثيقة إنشائه (نصت وثيقة إنشائه على توقيع 24 دولة على الأقل من أصل 53 دولة من أعضاء الإتحاد الإفريقي)، يتكون البرلمان من 205 عضو من 41 دولة صوتت على وثيقة إنشائه⁽²⁾ وقد اتفق على أن تكون سلطات البرلمان استشارية فقط، خلال السنوات الخمس الأولى، على أن يكون الهدف النهائي إنشاء هيئة تشريعية ذات سلطة حقيقية وقرارات ملزمة، يتم انتخاب أعضائها من خلال التصويت العام، وقد قرر الإتحاد الإفريقي أن يكون مقر البرلمان هو بريتوريا في جنوب إفريقيا⁽³⁾ وعلى الرغم من أن التوصيات التي تصدر عنه ليست ملزمة حتى الآن، وينظر إليها كجهة استشارية تقدم المشورة والأحكام دون إلزام تطبيقها إلا أن ثمة أفكار وأطروحات لا تزال تدرس لتحويله إلى مؤسسة تشريعية ورقابية بشكل كامل وملزم لتطبيق العدالة

(1) البشير علي الكوت، مرجع سبق ذكره، ص 111.

(2) محمد عاشور مهدي، "الإتحاد الإفريقي الطموحات والتحديات"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 17، سبتمبر 2013، ص

23.

(3) ماجد رضا بطرس، مرجع سبق ذكره، ص 17.

في إفريقيا⁽¹⁾ وفي دراسة عن دور برلمان عموم إفريقيا في تنمية القارة الإفريقية ذكر أن فكرة البرلمان الإفريقي ترجع إلى عام 1991، حيث وقعت معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية (African economic community) والذي دخل حيز التنفيذ الفعلي في ماي 1994، ومغزى وجود أربع لغات رسمية تستخدم في البرلمان (العربية والإنجليزية، والفرنسية والبرتغالية) وكذلك انتخاب أربعة نواب لرئيس البرلمان هو تكريس مفهوم المساواة بين الشعوب والمناطق الجغرافية الخمس في القارة، وعدم تهميش أي منها.⁽²⁾

د) محكمة العدل: نصت المادة 18 من القانون التأسيسي للإتحاد على إنشاء محكمة عدل تابعة للإتحاد الإفريقي، على أن يتم لاحقاً ومن خلال بروتوكول خاص وضع نظامها الأساسي الذي يتكفل بتحديد طريقة تشكيلها وبيان اختصاصاتها وآلية العمل في إطارها، وقد تم الموافقة على البروتوكول المنشأ لهذه المحكمة في قمة مابوتو عاصمة الموزنبيق في جويلية 2003، وقرر الإتحاد الإفريقي في قمة شرم الشيخ عام 2008 إدماج محكمة العدل الإفريقية في المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، حيث يشكلان معا محكمة واحدة أطلق عليها اسم " المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان" وطبقاً لنص المادة 7 من بروتوكول شرم الشيخ يتم انتخاب القضاة من قبل المجلس التنفيذي، وتتم عملية الانتخاب عن طريق الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي أعضاء الدول التي لديها حق التصويت.⁽³⁾

هـ - اللجنة: أو المفوضية، وهي إحدى المؤسسات التي أشار إليها القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي وهي بمثابة الأمانة العامة لهذا الإتحاد وتضم الرئيس ونائبه أو نوابه والعاملين اللازمين لتسيير العمل بالأمانة، وتركت مسألة تحديد هيكل الأمانة ونظامها الداخلي ومهامها لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات.⁽⁴⁾

(1) محمد أنور وماهر شيرين، "برلمان عموم إفريقيا: المعبر عن آمال وطموحات شعوب إفريقيا"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 22، أكتوبر 2016، ص 1.

(2) ماجد رضا بطرس، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(3) عبد الرحمن حسن حمدي، الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص ص 30-31.

(4) البشير علي الكوت، مرجع سبق ذكره، ص 113.

و- **لجنة الممثلين الدائمين:** نظرا لكثرة الأعباء الملقاة على عاتق وزراء الخارجية فقد أشارت المادة 21 من القانون التأسيسي إلى إسناد اختصاصات التحضير والإعداد للجنة الممثلين الدائمين، والتي تتألف من الممثلين الدائمين لدى الإتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء. (1)

ز- **اللجان الفنية المتخصصة:** تتكون هذه اللجان من وزراء أو كبار المسؤولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم، وتقوم كل لجنة بإعداد مشروعات الإتحاد، وبرامجه في مجال اختصاصاتها، مع التنسيق بين هذه المشاريع، وإعداد التقارير والتوصيات العامة، ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الإتحاد الإفريقي، تجتمع كلما دعت الضرورة.

ح- **المجلس الإقتصادي والإجتماعي والثقافي:** يعد هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والإجتماعية للدول الأعضاء في المنظمة، يحدد مؤتمر الإتحاد مهم المجلس وسلطاته وتشكيله وتنظيمه (2) يتألف من 150 منظمة بواقع ممثلين اثنين لكل دولة من الدول الأعضاء بالإضافة إلى 24 منظمة تعمل في أكثر من دولة واحدة، وكذلك 20 جماعة تمثل الأفارقة في بلاد الشتات، ويشترط أن يكون نصف أعضاء المجلس من النساء، والنصف الآخر من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة ويعتبر إشراك الشعوب الإفريقية أحد الرمانات المهمة في عمل منظمة الإتحاد الإفريقي، المتمثلة في ضرورة المشاركة الشعبية في مؤسسات المنظمة وأنشطتها، وهو ما كانت تفتقده منظمة الوحدة الإفريقية، واعتبرت بذلك منبرا للزعماء الأفارقة، ما أدى إلى عدم وجود الدعم الشعبي الضروري لضمان استمرارية هذا الكيان الإقليمي وكما هو الحال بالنسبة لبرلمان عموم إفريقيا فإن هذا المجلس يسعى لجعل الأفارقة بكافة مشاريعهم وأوضاعهم جزءا من بنية القرار في الإتحاد الإفريقي. (3)

ط- **المؤسسات المالية:** تتكون من المصرف المركزي الإفريقي، صندوق النقد الإفريقي، والمصرف الإفريقي للاستثمار، وتحدد نظمها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها، ويلاحظ أن هذه المؤسسات تعمل على إحداث ما يسمى بالتكامل بين الدول الأعضاء وتمويل المشاريع المشتركة. (4)

(1) عبد الرحمن حسن حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(2) محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(3) عبد الرحمن حسن مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(4) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 211.

- 1- يتم بموجب هذا وطبقا للمادة 5 من القانون التأسيسي.
- 2- إنشاء مجلس للسلام والأمن كجهاز دائم لصنع القرارات بشأن صنع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد ويكون مجلس السلام والأمن من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا.
- 3- تدعيم مجلس السلام والأمن المفوضة وهيئة الحكماء وكذلك نظام قاري للإنذار المبكر وقوة إفريقية جاهزة وصندوق خاص. (1)

• نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من بروتوكول المجلس على طبيعته، وذلك بأنه جهاز دائم لصنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد الإفريقي، ويعاون المجلس كل من المفوضية، ومجمع الحكماء، ونظام للإنذار القاري المبكر، وقوة إفريقية للتدخل السريع، ونصت المادة الثالثة من البروتوكول على الأهداف التي من أجلها أنشئ مجلس السلام والأمن الإفريقي، إذ انطوت هذه الأهداف على أهم الموضوعات ذات الصلة بالصراعات والسم والأمن والاستقرار في القارة برؤى أعمق من ذي قبل، وذلك بربط هذه الأهداف بين تعزيز الممارسات الديمقراطية وتشجيعها والحكم الرشيد، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الإنساني الدولي كجزء من الجهود الرامية إلى منع الصراعات، وبين ترقيب الصراعات وتسويتها ومنعها، وتنفيذ النشاطات المتعلقة ببناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات للحيلولة دون تجدد أعمال العنف وتنسيق ومواءمة الجهود القارية الرامية إلى منع الإرهاب الدولي ووضع سياسة دفاع مشترك طبقا للمادة 4 الفقرة (د) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي. (2)

المطلب الثاني: الإتحاد الإفريقي: ضرورة الفعالية من الإدانة إلى التدخل: (دراسة في الوظائف الجديدة):

إنّ منظمة الوحدة الإفريقية وبسبب قدسية سيادة الدولة وأخذها بمبدأ عدم التدخل لم تستطع التدخل لإيقاف انتهاك حقوق الإنسان في بعض الدول الإفريقية كما هو الحال في بورندي، إذ لم تستطع أن توقف المذابح التي تعرض لها عشرات الآلاف من الهوتو في المدة من 1972 إلى 1973، ولم تستطع

(1) بروتوكول إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الإفريقي www.shbabmisr.com/t~97795

(2) محمد هيبه علي أخطيبة، صدور مجلس السلام والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011، ص ص 632-633.

أن توقف الإبادة الجماعية في روندا سنة 1994، كما وان المنظمة وبسبب نفس المبدأ (مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء) لم تستطع اتخاذ أي إجراءات صارمة أو التدخل في شؤون دولة عضو حتى لو تم إزالة حكومة شرعية بطرق غير دستورية.

كما أن فشل منظمة الوحدة الإفريقية في إنشاء قوة عسكرية لفرض السلام أدى إلى عدم قدرتها على معالجة الحروب الأهلية التي شهدتها دول إفريقية مثل: نيجيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية السودان، وأنغولا وسيراليون وساحل العاج وتشاد والصومال وغينيا. (1)

بالرجوع إلى القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، نلاحظ أنه لا يوجد نص يسمح صراحة للإتحاد الإفريقي بالتدخل في دولة ما للإبقاء على نظام قائم يريد الاستمرار في السلطة بطرق غير دستورية، وغير ديمقراطية، حتى لو جاء هذا النظام إلى الحكم بطرق دستورية، ويبدو أن هدف تدخل الإتحاد الإفريقي في هذه الحالة بموجب المادة 4 (ح) يختلف عن هدف تدخله في الحالات الثلاثة الواردة في نفس المادة، والمتمثلة في ارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، فإذا كان الهدف من التدخل في هذه الحالات الثلاثة هو حماية حقوق الإنسان الأساسية، فإنّ هدف التدخل في الحالة محل الدراسة هو حماية النظام الشرعي.

إلا أن هذا البروتوكول لم يدخل حيز النفاذ، وبالتالي لا يمكن للإتحاد التدخل في حالة وجود تهديد خطير للنظام الشرعي وضرورة استعادة السلم والاستقرار في الدولة العضو، لأن العديد من الدول لم تصادق على هذا البروتوكول، لاختلاف وجهات النظر حول مفهوم النظام الشرعي.

تعد إدانة التغيير غير الدستوري ومحاولة الانقلاب أول إجراء يتخذه الإتحاد الإفريقي وفقا للمادة 37 من الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي فإنّ على رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي إدانة التغيير أو الاعتراف به من قبل الإتحاد الإفريقي، وهو ما ينطبق على محاولة الانقلاب وقد أدان الإتحاد الإفريقي الانقلاب العسكري الذي حدث في مالي مارس 2012، وطالب بالرجوع إلى النظام الدستوري، كما أدان محاولة الانقلاب في جوان 2001 بجمهورية إفريقيا الوسطى، وأدان أعمال المرتزقة في غينيا الاستوائية في مارس 2004 واعتبر ذلك محاولة لزعة الاستقرار، وكإجراء ثاني يتم تعليق عضوية الدولة في حالة

(1) جمال طه علي، "دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 23، ص 3.

التغيير الغير دستوري أو الانقلاب، وقد نص الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي على تعليق عضوية الدولة في المادة 30 حيث جاء فيها لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الإتحاد وأضافت المادة 37 أن الدولة تضل خاضعة لتسديد التزاماتها المالية في ميزانية الإتحاد الإفريقي رغم تعليق عضويتها وإلا ستعرض لعقوبات أخرى من بينها حرمان ممثلي هذه الدولة من حق التحدث في الاجتماعات والمشاركة في التصويت، وقد تم تعليق عضوية العديد من الدول إلى غاية عودة النظام الدستوري للسلطة⁽¹⁾ فقد قام مجلس السلم والأمن الإفريقي في 5 جويلية 2013 بتعليق عضوية مصر في الإتحاد الإفريقي بسبب ما وصفه بـ "انتزاع السلطة بشكل غير دستوري" واعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي أن الانقلاب على رئيس منتخب ديمقراطيا لا يتفق مع موانئ الإتحاد الإفريقي، ولا يتفق مع مواد الدستور المصري، وهو ما يثبت أن هذا التغيير غير دستوري للحكومة المصرية، وقد حرص الإتحاد الإفريقي على إرسال بعثة لمتابعة الانتخابات الرئاسية للحصول على رؤية واضحة مكنته فيما بعد من اتخاذ قرار إعادة عضوية مصر.⁽²⁾

كان من بين الأسس الفلسفية التي نص عليها الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي في إطار التعاون بين أعضاء المنظمة هو حق التدخل في بعض الحالات في الدول الأعضاء، حيث نصت المادة 4 بحق التدخل في دولة عضو عملا بقرار تتخذه مفوضية الإتحاد الإفريقي وذلك إذا تعلق الأمر بالظروف الخطيرة، والتي حددتها المادة في: 1- جرائم الحرب والإبادة الجماعية، 2- الجرائم ضد الإنسانية، 3- النظام لاستعادة السلم والأمن، ومع هذا هناك عدد من القضايا النظرية تطرح بخصوص التدخل منها: هل قرّر الإتحاد الإفريقي التدخل أين يجد كسر عام للقانون والأوامر التي يمكن أن تؤدي إلى النزوح الجماعي للسكان؟ وهل الوضع سيكون مختلفا إذا تم رفض الحكومات تسليم السلطة بعد الخسارة في انتخابات تؤدي إلى اضطراب وفوضى في الدولة العضو؟ هل يقرر الإتحاد الإفريقي التدخل لحماية

(1) نصيرة مهيبة، "الإتحاد الإفريقي والتغييرات غير الدستورية للحكومات: من الإدانة إلى التدخل"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 35، سبتمبر 2013، ص 239.

(2) عبد الناصر سلامة، "تعليق عضوية مصر في الإتحاد الإفريقي...والقاهرة: القرار بعيد عن الواقع"، مجلة الأهرام، العدد 137، 6 جويلية 2013.

النظام سواء كانت الانتخابات ديمقراطية أم لا للحماية من غضب الشعوب والتمرد، أو لحماية الشعب من النظام؟⁽¹⁾

⁽¹⁾ Ben kioko, "the right of Intervention under the African Union's constitutive Act : From non-Interence to non-Intervention" **International Review of the Red Cross**, N = 852, pp 809-813.

الفصل الثاني: الآليات المستحدثة في إطار عمل الإتحاد الإفريقي لتسوية النزاعات في إفريقيا

المبحث الأول: الاستعدادات الأمنية الجديدة

المبحث الثاني: المقاربة الاقتصادية في تحقيق الأمن والاستقرار في
إفريقيا

المبحث الثالث: الإتحاد الإفريقي والشركات من أجل الأمن والاستقرار
في إفريقيا

إن التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي كان هدفة الأساسي وضع آليات وأطر عمل جديدة وفعالة من أجل حفظ السلم والأمن في القارة وقد بذل الإتحاد الإفريقي جهودا كبيرة لذلك، وهو ما يلاحظ في تطور البناء الهيكلي والتنسيق الوظيفي بين مؤسسات المنظمة، بالإضافة إلى إنشاء آليات تتوافق مع ما جاء في الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي، وهو ما سيعالجه هذا الفصل، بهدف تسليط الضوء على الإجابة التكميلية التي قدمها الأفارقة حيال التحولات الجيوسياسية التي خلفها سقوط جدار برلين وما نتج عن ذلك منذ نهاية الحرب الباردة، والتهديدات الأمنية التي بلغت ذروتها مع هجمات 11 سبتمبر 2001.

المبحث الأول: الاستعدادات الأمنية الجديدة

المطلب الأول: إقرار اتفاقية مكافحة الإرهاب والبروتوكول المكمل لها

مع إنشاء الإتحاد الإفريقي ازدادت الجهود القارية لمحاربة الإرهاب، حيث منع القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي الحق في التدخل للدول الأعضاء حال تعرض أمنها لأي تهديد، وقد تزامن إنشاء الإتحاد الإفريقي مع تطورين هامين في السياسة الدولية، الأول يتمثل في أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية حيث أعقبا مطالبات من واشنطن للدول الإفريقية بأن تكون طرفا فاعلا في حربها العالمية ضد الإرهاب والتي خاضتها تحت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا"، والتطور الثاني هو بروز الحركات الإرهابية في إفريقيا بكثرة مثل حركة بوكو حرام في نيجيريا، والشباب المجاهدين في الصومال، الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر، أنصار الشريعة في تونس وليبيا، وحركة التوحيد والجهاد في شمال مالي والساحل الإفريقي، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، بالإضافة إلى الحركات التي تمارس الجريمة المنظمة مثل حركة تحرير دلتا النيجر بنيجيريا، وهو ما جعل من محاربة الإرهاب ضمن البنود الأساسية في جداول أعمال مؤتمرات القمة للإتحاد الإفريقي⁽¹⁾ وقد تبنى الإتحاد الإفريقي اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته التي اعتمدها الدورة العاشرة لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999 التي عقدت بالجزائر، وتقتضي الاتفاقية أن تجرم الدول الأعضاء الأعمال الإرهابية بموجب قوانينها الوطنية على النحو المحدد في الاتفاقية، وقد عرفت المادة الأولى من الاتفاقية الإرهاب بأنه "كل عمل أو التهديد بعمل مخالف لقوانين العقوبات المعتمدة في الدول الأعضاء، وكل عمل ينطوي على التخويف والتسبب في الرعب والإخلال بالسير العادي للخدمات العمومية وإحداث حركة تمرد في إحدى الدول الأعضاء إلى جانب أي تواطؤ أو تمويل أم تأمر بنية ارتكاب إحدى الأعمال المشار إليها"، كما نصت المادة الخامسة على تعاون الدول الأعضاء لمنع ومكافحة الإرهاب خاصة من خلال تبادل المعلومات، وفي جويلية 2004م تم إقرار البروتوكول الإضافي لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، وتمت المصادقة عليه في القمة العادية الثالثة للإتحاد الإفريقي، الذي نتج عنه إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي كان بمبادرة من الجزائر، تتمثل مهام هذا المركز في تقييم التهديد الإرهابي في إفريقيا

(1) أيمن شبانة، "الإتحاد الإفريقي: الحشد في مواجهة الإرهاب"، مركز الخليج للدراسات، تاريخ التصفح: 24 أبريل

وترقية التعاون الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب⁽¹⁾ بالإضافة إلى إنشاء قاعدة معطيات لجمع وتبادل وتحليل المعلومات والقيام بمهمة الإنذار في مجال الإرهاب، كما ينص البروتوكول على دعوة الدول الأعضاء إلى منع استفادة المتورطين بأعمال إرهابية من الامتيازات السياسية.

- تنتقد سياسة الإتحاد الإفريقي التي تتعلق بمكافحة الإرهاب على أنها لا تعمل بالشكل المطلوب، في عام 2015 مثلا حدثت عدة هجمات إرهابية، حيث قامت حركة الشباب الصومالية بهجوم إرهابي بجامعة جاريكا في كينيا وتم قتل 148 طالب، وقامت بوكو حرام بمجزرة قتلت خلالها مئات الأشخاص في قرية باجا النيجيرية، وغيرها من الأعمال الإرهابية التي تؤكد أن ظاهرة الإرهاب مستمرة في إفريقيا، وتؤكد الدراسات الحديثة الخاصة بالإرهاب أن طبيعة هذا التهديد تتجاهل الحدود الجغرافية والمفاهيم التقليدية للسيادة الوطنية، وهو ما يتطلب تنسيقا استراتيجيا أقوى من طرف الإتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب والتصدي للتنظيمات الإرهابية.

- إن تبني الإتحاد الإفريقي لاتفاقية مكافحة الإرهاب وحق التدخل في الدول الأعضاء لحماية أمنها يعتبر رؤية نظرية جديدة قدمها الإتحاد الإفريقي من الحفاظ على السلم والأمن في إفريقيا وبناء سياسة دفاعية مشتركة وفقا لمنظور المجمع الأمني لباري بوزان.⁽²⁾

المطلب الثاني: نظام الإنذار القاري المبكر

1- التعريف بنظام الإنذار القاري المبكر

هناك مدرستان فكريتان حول أصول نظام الإنذار المبكر، يعتقد البعض أن نظام الإنذار المبكر، مصدر عسكري، بينما نسب آخرون ظهوره إلى مصدر إنساني، وفقا للمنظور الأول وضع الإنذار المبكر خلال الحرب الباردة في مجال الاستخبارات العسكرية الوطنية لتعزيز القدرات على التنبؤ بالهجمات المحتملة (البالستية)، وعلى النقيض من ذلك تعتقد الأخيرة أن الإنذار المبكر قد تطور كنظام للتنبؤ بالمخاطر البيئية وذلك أساسا لكشف الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات الأعاصير، الانفجارات البركانية والزلازل، وفي أوائل التسعينات استخدم للتنبؤ بالحالة الاقتصادية لسوق الأوراق المالية، وتجمع هذه المتغيرات من حيث تأثيرها المباشر على الأفراد والمجتمعات، ولذلك يركز الإنذار المبكر على المسائل

(1) peter Aling'o, "Fighting terrorism in Africa : what can the Au do?" **Peace and security council Report**, Nairobi, 1 septembre 2014.

(2) أسماء عبد الفتاح، "مكافحة الإرهاب... إستراتيجية معطلة في إفريقيا" مجلة البديل، 3 جانفي 2016، القاهرة، ص 10.

الإنسانية، حيث شمل المجاعة وهجرة اللاجئين في أواخر التسعينات، وقاد هذا النشاط مواد الإغاثة التي كانت في معظمها غير حكومية، مما جعلها أول الجهات التي تستخدم الإنذار المبكر كنظام للمساعدة الإنسانية.

في عام 1992م تم إنشاء الإنذار المبكر كنظام لمنع الصراعات في الأمانة العامة للأمم المتحدة بعد تقرير الأمين العام بطرس بطرس غالي "برنامج السلام"، أما بخصوص إفريقيا فقد كانت الإشارة الأولى إلى إنشاء نظام الإنذار المبكر على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية في إعلان عام 1996 عقب اجتماع وزراء منظمة الوحدة الإفريقية والذي أيد اقتراحاً قدمه الأمين العام آنذاك سليم أحمد سليم من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر على مستوى القارة، وانطلق نظام الإنذار المبكر بوصفه هيئة من هيئات مجلس السلم والأمن الإفريقي رسمياً سنة 2004⁽¹⁾، وأنشأ بوصفه أحد الركائز الرئيسية للهيكل الإفريقي للسلم والأمن ضمن المادة 12 من بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي وتنص المادة على أن النظام القاري للإنذار المبكر ينبغي أن يتكون من مركز مراقبة ورصد يعرف باسم "غرفة العمليات"، يقع في مديرية الصراعات التابعة للإتحاد الإفريقي، ومسؤولية المركز جمع البيانات وتحليلها على أساس الإنذار المبكر في الوقت المناسب، ويستخدم رئيس اللجنة المعلومات التي جمعت عن طريق نظام الإنذار المبكر لتقديم المشورة لمجلس السلم والأمن بشأن النزاعات والتهديدات المحتملة في إفريقيا وتقديم المقترحات والتوصيات لأفضل طريقة عمل⁽²⁾. وتقوم وحدات الرصد، والمراقبة التابعة للآليات الإقليمية والتي ترتبط عن طريق وسائل الاتصال بغرفة العمليات، يجمع البيانات ومعالجتها على مستواها، وإحالتها إلى غرفة العمليات، وتعمل غرفة العمليات لمدة 24 ساعة دون انقطاع، يتواجد بها 8 مساعدين ومنسق مسؤول، وكاتب اتصالات من أجل إرسال رسائل رسمية لجمع المعلومات من الأجهزة الإقليمية.⁽³⁾

(1) Birikit Terefe Tiruneh, "Establishing an Early warning System in the African Peace and security Architecture: challenges and Prospects", **Training for peace**, N° 29, September 2010, p5.

(2) louis Matshenyego Fisher and others, "African Peace and Security Architecture (APSA)", **Moving Africa Forward**, November 2010, p 45.

(3) Birikit Terefe Tiruneh, op cit, p 12.

2- كيفية عمل نظام الإنذار القاري المبكر

يجمع نظام الإنذار القاري المبكر المعلومات حول عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بانتشار النزاعات في الدول الأعضاء داخل الإتحاد الإفريقي، ثم تعمل غرفة العمليات على تحليل هذه المعلومات وتقديم استنتاجاتها إلى رئيس لجنة الإتحاد الإفريقي الذي يقوم بدوره بإبلاغ مجلس السلم والأمن عن طريق تقرير يقدمه، وتكون هذه المعلومات متنوعة المصادر وتأتي من ميادين مختلفة يشرف عليها الإتحاد الإفريقي (بعثات السلام، مكاتب الاتصال، موظفي نظام الإنذار المبكر، وحدات الرصد والمراقبة في المنظمات الإقليمية⁽¹⁾، يكلف مجلس السلم والأمن لجنة الحكماء* للمباشرة بجهود الوساطة والتوفيق بين أطراف النزاع والبحث عن حل سلمي له، وذلك من خلال إيفاد أفراد اللجنة إلى مناطق التوتر وتكليفها بالاستماع إلى مختلف الآراء ومحاولة التوفيق مع تقديم تقارير مفصلة إلى مجلس السلم والأمن تتضمن توصيات حول الوضع، بعد أن ينظر المجلس في تقارير لجنة الحكماء يناقش البدائل المتاحة لحل النزاع، فإذا رأى مجلس السلم والأمن الإفريقي أن تعزيز جهود الوساطة تفضي إلى حل النزاع، يختار المسار السياسي السلمي دون اللجوء إلى التدخل العسكري الذي يكون متاحا إذا فشلت محاولات الحل السياسي، ويكون ذلك بنشر مراقبين لرصد التجاوزات، وتقديم معلومات حول الوضع، وإذا ازدادت المواجهات بين طرفي النزاع فإنّ قرار التدخل عسكريا لفرض الاستقرار يكون البديل المتاح لمجلس السلم والأمن الإفريقي بعد تصويت ثلثي أعضائه على قرار التدخل⁽²⁾ وهو ما يعيق فعالية نظام الإنذار المبكر الذي يتطلب السرعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة وهذا يتنافى مع طريقة التصويت على قرار التدخل ويلاحظ أن هناك فصل بين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، فعلى السبيل المثال يدعي موظفوا اللجنة

⁽¹⁾ Adrina lins, "The African peace and security Architecture (APSA)", FOI, October 2016, p 13.

* لجنة الحكماء لجنة تتكون من خمس شخصيات ذات إسهام في مجالات السلم والأمن والتنمية، يقوم باختيارهم رئيس لجنة الإتحاد الإفريقي بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمي، تقوم لجنة الحكماء بتقديم النصح إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي وإلى رئيس لجنة الإتحاد الإفريقي في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن والاستقرار وتعزيزه في إفريقيا. أنظر محمد هيبه أخطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 635.

⁽²⁾ Alhaji Sarjoh Bah and others, "African Peace and Security Architecture (APSA) a Handbook", Addix Ababa, 2014, p 55- 58.

أنهم قدموا تحذيرا مبكرا بشأن النزاع في مالي وغينيا بيسا لسنة 2012 إلا أن اللجنة قررت عدم اتخاذ أي إجراء وقائي يستند إلى تلك المعلومات. (1)

تقوم مقارنة الإتحاد الإفريقي في عمليات حفظ السلام على إدارة النزاع، وهذا النهج مكلف كثيرا، خصوصا تكاليف التسريح وإعادة الإدماج، وغيرها من أنشطة ما بعد النزاع، وقد عانى الإتحاد الإفريقي من صعوبات وإخفاقات في التعامل مع الإبادة الجماعية والحروب الأهلية التي لم يتمكن من معالجتها بسبب نقص القدرات، فالإبادة الرواندية والحروب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال هي قضايا زادت تكاليف بعثات حفظ السلام في مجالات ما بعد النزاع من 1.5 بليون دولار في الفترة 1999-2000، إلى 7.1 بليون دولار لفترة 2008-2009، وهذا يبين التكلفة العالية التي تكبدتها التدخلات في مرحلة ما بعد النزاع، من أجل تفادي هذه الخسائر المادية والبشرية أيضا استحدث الإنذار المبكر كإستراتيجية لمنع النزاعات، وقد وقعت ثمانية أجهزة إقليمية على مذكرة تفاعل بشأن تشكيل نظام للإنذار المبكر مع الإتحاد الإفريقي وهي: اتحاد المغرب العربي، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، تجمع دول الساحل والصحراء، مجموعة شرق إفريقيا، المجتمع الاقتصادي لدول شرق إفريقيا، المجتمع الاقتصادي، لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، وجماعة التطوير الجنوب إفريقية (سادك). (2)

المطلب الثالث: إنشاء القوة الاحتياطية الإفريقية

وفقا لما نص عليه البروتوكول المنشأ لمجلس السلم والأمن الإفريقي يقوم المجلس ببعثات دعم السلام التي تضطلع بالمراقبة والتدخل في أي دولة عضو لاستعادة السلم والأمن، والانتشار الوقائي لتفادي تفاقم النزاع أو توسيع نطاقه أو تكراره، ومن أجل تمكين مجلس السلم والأمن الإفريقي بمسؤولياته فيما يتعلق بنشر بعثات دعم السلام والتدخل عملا بالمادة 4 من الميثاق التأسيسي، نصت المادة 13 من بروتوكول المجلس على إنشاء قوة احتياطية إفريقية تتألف من وحدات متعددة التخصصات مع عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية تكون جاهزة للانتشار السريع عند الإشعار المناسب، وتحقيقا لهذا الغرض تتخذ الدول الأعضاء خطوات لإنشاء القوة الاحتياطية للمشاركة في بعثات دعم السلام التي

(1) Adrina lins, op cit, p 14.

(2) Birikit Terefe Tiruneh, op cit, p 10.

سمحت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحدّد قوة وأنواع هذه الوحدات ودرجة استعدادها وموقعها العام وفقا للإجراءات التشغيلية الموحدة لدعم السلام التابعة للإتحاد الإفريقي، وتخضع لعمليات استعراض دورية تبعا للأزمات وحالات الصراع السائدة⁽¹⁾ وحددت المادة 13 صلاحيات هذه القوة في المجالات التالية:

أ- بعثات المراقبة والمتابعة.

ب- أنواع أخرى من مهام دعم السلام.

ج- التدخل في حالة وجود ظروف خطيرة في دولة عضو أو بناء على طلب دولة عضو من أجل استعادة السلم والأمن، وذلك طبقا للمادة الرابعة من الميثاق التأسيسي.

د- الانتشار الوقائي بهدف 1- منع تصعيد أي خلاف أو نزاع. 2- انتشار نزاع عنيف إلى المناطق أو الدول المجاورة، 3- تجدد أعمال العنف بعد توصل أطراف النزاع إلى اتفاق.

هـ- تعزيز السلام ويتضمن ذلك نزع السلاح وتسريح القوات في فترة ما بعد النزاع.

و- المساعدات الإنسانية الهادفة إلى التخفيف من معاناة المدنيين في مناطق النزاعات ودعم الجهود الرامية إلى معالجة الكوارث الطبيعية.

ز- أي مهام أخرى قد يكلفها بها مجلس السلم والأمن الإفريقي أو مؤتمر الإتحاد الإفريقي (تمثل هذه المهام الأساسية التي تقوم بها القوة الإفريقية).

- عند الاضطلاع بهذه المهام تتعاون القوة الإفريقية - عند الحاجة- مع الأمم المتحدة ووكالاتها، ومع المنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى، المنظمات الإقليمية وكذلك مع السلطات الوطنية والمنظمات الغير حكومية، ولتوفير الموارد اللازمة لدعم السلام والأنشطة التشغيلية الأخرى المتعلقة بالسلم والأمن أنشئ:

1- صندوق السلم: (peace Fund) بغرض توفير الموارد المالية الخاصة بإدارة السلم والأمن في إفريقيا، كذلك تشغيل الآليات المنوط بها القيام بهذه المهام ودعم الأنشطة في أرجاء القارة، وتتكون ميزانية

(1) Yves Alescandre chouala, "Puissance, Résolution des conflits et Sécurité collective Al'ère de l'union Africaine", **Annuaire Français des Relations Internationales**, Avril 2005, p 289.

الصندوق من مساهمات الدول الأعضاء ونسبة من المعونات الاقتصادية وأي مصادر خارج إفريقيا على أن يكون وفقا لمبادئ وأهداف الإتحاد الإفريقي، خاصة وأن إنشاء القوة الاحتياطية يتطلب تمويلا كبيرا.

2- لجنة أركان الحرب: وهي لجنة تابعة للقوة الاحتياطية من أجل تقديم المشورة والمساعدة لمجلس السلم والأمن الإفريقي بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية والأمنية بهدف تعزيز وحفظ الأمن والسلم في إفريقيا، وتتكون هذه اللجنة من كبار الضباط العسكريين في مجلس السلم والأمن، تجتمع هذه اللجنة كلما تطلب الأمر حول قضايا يحيلها إليها مجلس السلم والأمن، كما يجوز لها أيضا أن تجتمع على مستوى أركان الدفاع للأعضاء في مجلس السلم والأمن الإفريقي، وذلك لمناقشة قضايا تتعلق بالمتطلبات العسكرية والأمنية. (1)

- في ماي 2003 اعتمد رؤساء الدول الأفارقة في مجالي الدفاع والأمن وثيقة بعنوان "السياسة العامة المتعلقة بإنشاء القوة الاحتياطية الإفريقية ولجنة الأركان العسكرية" بعد ذلك أوصى وزراء خارجية إفريقيا بإجراء مشاورات منتظمة لتوطيد المقترحات الواردة في الوثيقة، قد صادق رؤساء الدول وحكومات الإتحاد الإفريقي على توصيتهم بعد شهرين، وكانت نتيجة اجتماعات مجلس السلم والأمن الإفريقي اعتماد وثيقة معدلة في جويلية 2004، كما اتفق رؤساء الدول على خمس قوات من مستوى اللواء الاحتياطي، واحدة في كل منطقة من مناطق إفريقيا الخمس وهي: اللواء الاحتياطي الإقليمي في شمال إفريقيا، اللواء الاحتياطي لشرق إفريقيا، القوة المتعددة الجنسيات في منطقة إفريقيا الوسطى، اللواء الاحتياطي للجنوب الإفريقي، اللواء الاحتياطي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا⁽²⁾، غير أن القيادة والسيطرة الفعلية للقوة الاحتياطية تتطلب إنشاء نظام للقيادة المتكاملة والمشاركة على نطاق إفريقيا، وإنشاء نظام للضوابط والاتصالات والمعلومات يربط الوحدات المنتشرة مع مقر البعثة فضلا عن عمل الإتحاد الإفريقي مع عناصر التخطيط والانتشار، وقد تم تحديد جزء كبير من هذه العملية في وثيقة مارس 2005 "خارطة الطريق لتشغيل القوة الاحتياطية الإفريقية" التي اعتمدت في اجتماع خبراء الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا، وقد وضعت شعبة عمليات دعم السلام في نوفمبر 2006 وثيقة متابعة داخلية للتطورات الهامة التي تضع تصور لقدرة النشر السريع للقوات المسلحة، وبمجرد نشر البعثات توضع تحت قيادة الممثل الخاص

(1) Chef d'état et de gouvernement des états membre de l'union Africaine, **Protocole relative a la Gréation du conseil de paisc et de Sécurité de l'union Africaine**, Ethiopia, 9/07/2002, p 19.

(2) Billy Baturare, "the African Standby Force a Solution to African conflicts ?", **Ma Peace and conflict Studies**, 19/12/2011, p 3.

لرئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي الذي يتولى مسؤولية تعيين قائد للقوة العسكرية ورئيس للمكونات المدنية، والدور الرئيسي للألوية الإقليمية الخمس يتمثل في تجهيز القوات المسلحة وتوفير مواردها، وتقديم الدعم اللوجستي أثناء نشر القوات المسلحة.⁽¹⁾

- لا تزال القوة الإفريقية التابعة لمنظومة السلم والأمن خارج حيز التنفيذ لعدة أسباب ترتبط بغياب الخبرة على مستوى بعثات حفظ السلام، أو مشكلة تمويل الافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة، فضلا عن المشاكل الداخلية للدول الإفريقية التي تمتنع عن تخصيص عناصر عسكرية من قواتها الوطنية للمساهمة في بعثات حفظ السلام التابعة للإتحاد الإفريقي وهو الأمر الذي كان وراء فشل الكثير من تجارب الإتحاد الإفريقي، ويعول العديد من الخبراء بالشأن الإفريقي على أن هذه القوة الاحتياطية إذا نجحت في إفريقيا فهي لا تكون الحل الأمثل للنزاعات في إفريقيا فحسب بل ستكون نموذج لمنظومة الأمم المتحدة ككل في التعامل مع عمليات حفظ السلام في العالم.⁽²⁾ في إطار الجهود الرامية إلى إنشاء القوة الاحتياطية الإفريقية تم إنشاء منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية "أفريبول" وهي منظمة تسهل تبادل المعلومات بين قوات الشرطة الوطنية بخصوص الجريمة الدولية والإرهاب والمخدرات والاتجار بالأسلحة في إفريقيا، وتعتبر "أفريبول" منظمة الشرطة في القارة الإفريقية التي أنشأت في 13 ديسمبر 2015 بالجزائر مكونة من قوات الشرطة لـ 41 دولة إفريقية، مقرها الرئيسي بن عكنون بعاصمة الجزائر، تم عقد أول مؤتمر حول الأفريبول يومي 10-11 فيفري 2014، تمت فيه ترجمة التطلعات المشروعة لمدراء الشرطة إلى واقع من خلال اعتماد إعلان الجزائر، وسيتركز عمل الأفريبول على إعادة تأهيل أجهزة الشرطة ببعض البلدان الإفريقية التي تعاني نقصاً في هذا المجال، وستلعب دوراً أساسياً في بعثات السلم في القارة الإفريقية، وتسمح بالتعاون بين إفريقيا ومنظمة الأنتربول وأجهزة الشرطة في القارات الأخرى.⁽³⁾ وقد أعلنت الجزائر رسمياً على أن تفعيل منظمة الأفريبول سيكون يوم الأحد 28 ماي 2017 بمشاركة أزيد من 25 دولة حيث يتم المصادقة على النصوص القانونية لهذه الآلية، التي ستكون حسب تصريحات بعض المسؤولين الحلقة القوية في سياق التحالف الاستراتيجي ضد الجريمة المنظمة في دول الإتحاد

(1) Sivuyile Bam and others, "the Gvélian Dimention of the African Standby force", **Make Peace Happen**, 2010, p 13.

(2) peter Fabricius, "Is African standby nearly for action" ? in:

<http://theglobalobsurvatory.org/2015/07/African-Standby-force-european-union/12/09/2015>

(3) أفريبول، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/أفريبول>

الإفريقي، وسيتم في اجتماع الجزائر تحديد السياسة العامة للشرطة الجنائية وإبراز دور هذه الآلية في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، وقد تم تعيين اللواء عبد الغاني هامل على رأس مديرية المنظمة.⁽¹⁾

المبحث الثاني: المقاربة الاقتصادية في تحقيق الأمن والاستقرار في إفريقيا

المطلب الأول: دمج النيباد ضمن مؤسسات الإتحاد الإفريقي

تؤكد الدراسات والأبحاث والتقارير الجارية بشأن أمن الدول أن الأمن يتطور بشكل موسع من خلال تطوير التنمية والتعاون، لذلك يسعى الإتحاد الإفريقي إلى تعميم "الأمن التشاركي" بين الدول الأعضاء وليس المواجهة لأنّ الأمن والتنمية مفهومان متلازمان لإدارة النزاع في إفريقيا، وهو ما يفسر سبب جعل الإتحاد الإفريقي برنامجه الاقتصادي هو الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD).⁽²⁾ ويعتبر قرار الاتحاد الإفريقي في قمته العادية الرابعة التي عقدت في فيفري 2010 بدمج النيباد في عمليات ومؤسسات الإتحاد الإفريقي، وتحويل سكرتارية النيباد إلى وكالة للتخطيط والتنسيق (NEPAD Planning and coordination Agency) تعمل كجهاز فني داخل الإتحاد الإفريقي، وتحويل لجنيتها التنفيذية إلى لجنة فرعية لجمعية رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي خطوة إيجابية في إطار منع ازدواجية الجهود وإهدار الطاقات والموارد، وهذه الخطوة ستتبعها خطوات أخرى لجعل الإتحاد الإفريقي فعليا الجهاز الأعلى الذي يشرف ويدير العملية التكاملية داخل القارة ليس فقط على المستوى القاري، وإنما على جميع المستويات القارية والإقليمية ودون الإقليمية.⁽³⁾

- تم تبني برنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) سنة 2001 ضمن فعاليات الدورة السابعة والثلاثون لقادة الدول أو رؤساء الحكومات الإفريقية المنعقدة في "لوساكا" كأداة لمنظمة الوحدة الإفريقية من أجل تنمية القارة، وتمت المصادقة رسميا على إنشاء البرنامج في أكتوبر من نفس السنة، ويعتبر البرنامج نتاج دمج كيانيين تنفيذيين كانا يعملان في إطار منظمة الوحدة الإفريقية هما: برنامج نهضة

⁽¹⁾ نوارا بابوش، "رسميا... منظمة "أفريبول" في الجزائر"، جريدة الشروق، الأربعاء 14 ماي 2017، تاريخ التصفح، 24 ماي 2017.

www.echoroukonline.com/ara/article/264606.html

⁽²⁾ Yves Alescandre chouala, op cit , p 300.

⁽³⁾ سامي السيد أحمد، "خطوات منقوصة: التكامل الإقليمي الإفريقي..خبرة الماضي وآفاق المستقبل"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 30 جويلية 2015، ص 5.

إفريقيا (MAP) African Recovery Program الذي طرحته جنوب إفريقيا، وخطة أوميغا (OMEGA) التي طرحها السنغال.⁽¹⁾

- وتستهدف النيباد أساسا تشجيع الدول الإفريقية على تخصيص المزيد من النفقات الاستثمارية لتمويل المشاريع التنموية بدلا من الاعتماد بصورة رئيسية على التمويل الخارجي الذي يفرض مشروطة سياسية واقتصادية، واتجه الإتحاد الإفريقي هذه الوجة بسبب تعثر برامج التنمية في إفريقيا نتيجة الديون والبيروقراطية إضافة إلى الحروب وحالة عدم الاستقرار السياسي، وتستهدف الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء التابعة للنيباد تشجيع الدول الإفريقية على اعتماد المعايير الدولية في مجال الإدارة الرشيدة وإدارة شؤون التنمية، وقد وافقت 22 دولة على قيام الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء بفحص سجلاتها المالية والسياسية.⁽²⁾ وتتمثل أهداف النيباد كما جاء في وثيقة النيباد كالتالي:

- الحكم الرشيد كمطلب أساسي للسلم والأمن.
- الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفاعلة لكل قطاعات المجتمعات الإفريقية.
- تعزيز التنمية واستغلال موارد القارة لخدمة شعوبها.
- تعزيز التعاون الإقليمي والقاري.
- إحداث شراكة دولية جديدة يمكن أن تغير العلاقات الغير متكافئة بين إفريقيا والعالم.
- وقد تم وضع أسس جديدة لتحقيق الاتفاق المشترك بين الإتحاد الإفريقي والنيباد فيما يخص السلم والأمن تتمثل في النقاط التالية:

- الإتحاد الإفريقي هو المنظمة القارية ذات المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الأجندة الإفريقية بشأن السلم والأمن ومنع النزاعات وتسويتها.

- تعزيز النيباد لمساعي الإتحاد الإفريقي في تنفيذ مبادرات السلم والأمن الوطنية والإقليمية والقارية.
- إنَّ جدول أعمال الإتحاد الإفريقي - نيباد للسلم والأمن - واحد لا يتجزأ لمواجهة التحديات في إفريقيا ولتحقيق تنمية مستدامة تنعكس في الأنشطة المتنوعة لكل من مفوضية الإتحاد الإفريقي وأمانة النيباد، وهذا يستدعي تطوير آليات تساعد على حفظ السلم والأمن وتقوي القدرة على منع النزاعات، وتضمن إحداث استراتيجيات متكاملة لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة وتعبئة الموارد من أجل صندوق السلم الذي

(1) ماجد رضا بطرس، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) محمد عبد الرشيد ونجوى محمد، "رؤية إفريقية لتحقيق الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد: قمة "نيباد" تفتح ملفات

التنمية والأمن والاستقرار، مجلة اليوم، العدد 11632، 20 أبريل 2005، ص 3.

يدعم القوة الاحتياطية الإفريقية، وهذا كله يتطلب أيضا استحداث آليات فاعلة لقيادة التكتلات في القارة التي تزيد عن 16 منظمة إقليمية وتحت إقليمية والتنسيق بينها وبين الإتحاد الإفريقي باعتباره المنظمة الدولية الإقليمية الرئيسية في القارة الإفريقية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية

مع توغل ظاهرة العولمة ازداد عجز الدول الإفريقية في مواجهة هذه الظاهرة بشكل فردي، لذلك أعطت القارة الإفريقية أولوية للتكامل الإقليمي باعتباره وسيلة لتعزيز القدرة التنافسية للقارة ووقف تهميشها، وللتغلب على ضعف الاقتصاديات الوطنية طلب الإتحاد الإفريقي من الدول الأعضاء إنشاء منطقة تجارة قارية حرة، وفي نوفمبر 2010 وافق وزراء التجارة للإتحاد الإفريقي على تسريع البدء في إنشاء هذا المشروع القاري، وفي ديسمبر 2011 قام وزراء التجارة للإتحاد الإفريقي بوضع إطار وخارطة طريق وآلية عمل لمنطقة التجارة الحرة⁽²⁾ وتهدف منطقة التجارة الحرة القارية إلى توفير مقومات أساسية تتمثل في: حرية انتقال السلع والخدمات، الملكية الفكرية، التحرر من كافة القيود الجمركية، تنوع اقتصاديات الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي عن طريق بناء قدرات ذاتية في إطار تصور إقليمي متكامل يقوم على اعتبار أن الإنتاج هو محرك التجارة داخل القارة مثلما يحدث في منطقة التجارة الحرة لدول الإفتا (EFTA) التي تضم كل من أيسلندا وليتشتستون والنرويج وسويسرا، كما تمثل منطقة التجارة الحرة آلية هامة من آليات زيادة الصادرات، وزيادة الناتج القاري، إلى جانب خلق فرص عمل جديدة نظر لمزايا المنطقة الحرة أهمها الارتباط المباشر بالعالم الخارجي.⁽³⁾

وفي إطار جهود القارة الإفريقية لإقامة منطقة التجارة الحرة القارية قامت ثلاث تكتلات اقتصادية (EAC , SADC, COMESA) بالاتفاق على إقامة منطقة حرة واتفق زعماء 26 دولة إفريقية على تكوين أكبر تجمع اقتصادي للتجارة الحرة بإفريقيا يمتد من كيب تاون جنوبا إلى القاهرة شمالا، وتهدف الوثيقة التي تم توقيعها في شرم الشيخ إلى إدماج هذه الكيانات الاقتصادية الثلاث ضمن كيان واحد

(1) فوزية خدا كرم عزيز، "النيباد، توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، مجلة الأستاذ، العدد 201، سنة 2012، ص ص

430 - 432.

(2) سامي السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 1.

(3) _____، "خبراء عن إقامة منطقة تجارة إفريقية حرة: ازدهار للقارة السمراء"، الوفد الإلكترونية، 17

جويلية 2016، تاريخ التصفح: 2017/05/04، موقع:

شامل من أجل تسهيل حركة السلع داخل الدول الأعضاء وسميت الاتفاقية الجديدة باسم الاتفاقية الثلاثية لمنطقة التجارة الحرة تفتا (TFTA)، وسيتم الإعلان الرسمي عنها في القمة الإفريقية التي ستعقد لأجلها في جنوب إفريقيا بإشراف الإتحاد الإفريقي الذي يرى أن تطبيق هذه الاتفاقية في فترة زمنية محددة وتوفر الإرادة السياسية للعمل بما يمثل بداية حقيقية لمشروع الإتحاد الإفريقي في إقامة منطقة تجارة حرة قارية.⁽¹⁾

المبحث الثالث: الإتحاد الإفريقي والشركات من أجل الأمن والاستقرار في إفريقيا

المطلب الأول: الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (بعثات السلام المختلطة)

التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي بشأن المسائل الناشئة عن عمليات السلم لا يحدث في فراغ سياسي، بل يحدث في إطار السياق المؤسس بين الطرفين للتصدي لمجموعة واسعة من تحديات الأمن والسلم في إفريقيا، والأساس الذي يستند إليه هذا التعاون هو الاعتراف بحقائق مهمة من طرف المؤسستين وهي:

- تدرك المؤسستان أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتحمل المسؤولية الأولية لحفظ السلم والأمن الدوليين بما في ذلك في إفريقيا.

- تعترف المؤسستان بأنه لا يمكن لأي منظمة بمفردها أن تتصدى لتحديات السلم والأمن العديدة والمعقدة في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى هذا تعترف كلا المؤسستان أن الإتحاد الإفريقي مصدرا هاما للسلطة السياسية في مواجهة تحديات السلم والأمن في إفريقيا غير أنه يفتقر إلى القدرات المادية والمالية لاتخاذ إجراءات حاسمة لحل هذه المشاكل⁽²⁾، هذا التوجه الممنهج في إطار الأمم المتحدة لمؤسسة التعاون مع الإتحاد الإفريقي لحفظ الأمن في القارة يتجلى غي اعتماد إطار برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الإتحاد الإفريقي الذي وقعه الأمين العام ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي في أديس أبابا 16 نوفمبر 2006، كذلك القرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي في 2006 بشأن

⁽¹⁾ رانيا حفني، "اتفاق التجارة الحرة بين الكوميسا والسادك وتجمع شرق إفريقيا مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي والتجاري"، مجلة الأهرام، 3 جويلية 2015.

⁽²⁾ Arthur Boutellis and Paul D. Williams, "Peace operation, the African union and the united Nation: Toward more Effective Partnerships", **International peace Institute**, New York, April 2013, p 4 .

إنشاء آلية للتنسيق بين مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومنذ 2007 عقدت عدة اجتماعات بين أعضاء المجلسين تم مناقشة مجموعة من المواضيع الخاصة بدول إفريقية محددة.

كما أنشئت آلية التشاور الإقليمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مجموع للسلم والأمن تقودها إدارة الشؤون السياسية بتقديم الدعم لإنشاء فريق حكاء الإتحاد الإفريقي، وتقديم الدعم للأجهزة المعنية بالسياسات في الإتحاد الإفريقي وقد قررت إدارة الشؤون السياسية والجهات النظيرة لها في الإتحاد الإفريقي إجراء مشاورات منتظمة تهدف إلى تعزيز التعاون في منع الصراعات والتصدي لها وفي عام 2007 أنشأت إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة مجموعة لدعم السلم في إفريقيا تكونت من خبراء مدنيين وعسكريين ومن رجال الشرطة لتقديم المشورة التقنية في المجالات ذات الأولوية التي تحدها مفوضية الإتحاد الإفريقي، وهي تدعم عملية تشكيل قوة احتياطية إفريقية بوصفها أحد العناصر الأساسية لهيكل السلم والأمن الإفريقي.⁽¹⁾

- تعد العمليات المختلطة أبرز مظهر للتعاون بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة حيث أن عمليات السلام المعاصرة في واقع الأمر هي عمليات بناء السلام لأنها تجمع بين الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد الصراع، وثبت أن الجمع بين مجموعة متنوعة من المهام في إطار مؤسسي واحد مهمة شاقة بالنسبة للأمم المتحدة من أجل إدارة أوجه الترابط في الميدان. لذلك وضعت الأمم المتحدة نموذج "البعثات المتكاملة"، وأصدر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مذكرة بشأن البعثات المتكاملة تصفها بأنها بعثات متكاملة وفق خطة إستراتيجية مشتركة وفهم مشترك لأولويات وأنواع التدخلات البرنامجية الذي يلزم الاضطلاع عليها في مراحل مختلفة، وتسعى منظومة الأمم المتحدة من خلال هذه العملية إلى زيادة مساهمة الدول الخارجية من النزاعات عن طريق إشراك قدراتها المختلفة بطريقة متسقة ولأجل ذلك أنشأت الأمم المتحدة في 1 جويلية 2010 مكتبا جديدا للإتحاد الإفريقي بأديس أبابا، واتفقت مع مجلس السلم والأمن الإفريقي على القيام بمهام ميدانية تعاونية مثل بعثة مشتركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي سنة 2011، كما أنشأت الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي فرقة العمل المشتركة المعنية بالسلم والأمن.

(1) مروة نظير، "مأسسة التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي لحفظ أمن إفريقيا"، مجلة التحرير، تاريخ التصفح:

- في إطار عمل هذه البعثات المتكاملة سيكون للإتحاد الإفريقي تطبيق بعض خصائصه على مهماته المستقبلية، يتضح ذلك في اعتماد البعثات المتكاملة لمفهوم القوة الاحتياطية الإفريقية، ويستخدم التكامل في سياق الإتحاد الإفريقي للإشارة إلى تعدد الأبعاد في عملية التنسيق والتعاون، فعلى سبيل المثال تشير فرقة العمل المعنية بالتخطيط المتكامل التابعة للإتحاد الإفريقي إلى آلية تجمع بين المهام العسكرية ووظائف الشرطة والتخطيط المدني في عملية واحدة، ولذلك ينبغي فهم التكامل في سياقات الإتحاد الإفريقي وغيرها من السياقات غير التابعة للأمم المتحدة على أنه يجمع بين وظائف معينة هي عادة العنصر العسكري والشرطي والمدني في العمليات المتعددة الأبعاد أو المعقدة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية (عمليات توحيد الجهود)

يوجد في إفريقيا عدد كبير من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ولكن مفوضية الإتحاد الإفريقي لا تعترف إلا بثمانية منظمات فقط كلبينات Binlding Block للتكامل الإفريقي وهي: اتحاد المغرب العربي، السوق لمشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا). تجمع دول الساحل والصحراء، مجموعة شرق إفريقيا، المجتمع الاقتصادي لدول شرق إفريقيا، المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، وجماعة التطوير الجنوب إفريقية (سادك)، ونظرا لأن معظم التجمعات الإفريقية لا تضع شروطا ومعايير مسبقة للانضمام إليها، تتعامل الدول الإفريقية مع مسألة الانضمام لتلك التجمعات باعتبارها مسألة تخص سيادة الدولة، نتج عن ذلك تمتع أغلبية دول القارة بعضوية أكثر من تكتل إقليمي، كأمثلة على ذلك نجد أن الجزائر دولة عضو في (اتحاد المغرب العربي، الإيغاد، إيكاس، إيكواس، السادك)، وأوغندا دولة عضو في (الإيغاد، جماعة شرق إفريقيا، الكوميسا)، وفي ظل تعدد العضوية تتعدد التزامات الدولة وتصبح مضطرة لإتباع أكثر من سياسة وبرنامج عمل واحد، بالإضافة إلى الالتزامات المالية التي قد تعجز جزئيا أو كليا عن تأديتها، وهو ما يؤدي إلى القول بأن التداخل بين التكتلات الإقليمية يقوض التكامل الإقليمي ويجعله أكثر كلفة، ويضعف مستوى التنسيق بين الدول الأعضاء.⁽²⁾

(1) Arthur Boutellis and Paul D. Williams, op cit, p 6 - 7.

(2) سامي السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 2.

*نص بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في المادة 16 على طبيعة العلاقة مع الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويته، وأهم ما جاء في المادة: 1- اعتبار الآليات الإقليمية جزءا من النظام الأمني الشامل للإتحاد الإفريقي، وتقع على عاتقها مسؤولية تعزيز الأمن والسلم في إفريقيا.

2- تنسيق أنشطة الآليات الإقليمية في مجال السلم والأمن من طرف الإتحاد الإفريقي لضمان تطابق هذه الأنشطة مع أهدافه باعتباره المنظمة القارية.

3- يقوم مجلس السلم والأمن الإفريقي بإحداث شراكة مع الآليات الإقليمية لتعزيز المبادرات الرامية إلى توقع حدوث النزاعات ومنعها في حالة حدوثها.

4- ضمانا للتنسيق الجيد وتسهيل التبادل المنتظم للمعلومات يعقد رئيس مفوضية الإتحاد اجتماعات دورية مرة واحدة على الأقل كل سنة مع الرؤساء التنفيذيين أو المسؤولين عن السلم والأمن في الآليات الإقليمية.

5- يتخذ رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي الإجراءات اللازمة لضمان مشاركة الآليات الإقليمية في إنشاء نظام الإنذار المبكر والقوة الاحتياطية الإفريقية.

6- وفقا للأحكام المذكورة يتم توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين مفوضية الإتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية.⁽¹⁾

- تعتبر ازدواجية الجهود أكبر تحدي للإتحاد الإفريقي على المستوى القاري، وفي محاولة لمواجهة هذه المشكلة عقد الإتحاد الإفريقي منذ عام 2006 عدة مؤتمرات للوزراء المسؤولين على التكامل الإقليمي، حيث تبنى الإتحاد الإفريقي في دورته العادية التاسعة التي عقدت بأكرا من 1- 3 جويلية 2007 بروتوكولا حول العلاقات بين الإتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، أكدت المادة الرابعة من البروتوكول تعهد الأطراف سياساتها وإجراءاتها وبرامجها لتجنب ازدواجية الجهود، ولتحقيق ذلك قامت التجمعات الإقليمية بخطوات تنفيذية، ففي غرب إفريقيا أصبحت هناك علاقات متطورة بين الإيكواس والإيموا نتج عنها تبني برنامج عمل مشترك حول عدد من القضايا من بينها تحرير التجارة، وفي وسط إفريقيا تعمل الإيكواس والسيماك بشكل متزايد للتنسيق بين الطرفين، كما شكلت الكوميسا والسادك لجان عمل للتعامل في القضايا المشتركة، كما عقدت أول قمة ثلاثية لرؤساء دول وحكومات الكوميسا والإيكاس

⁽¹⁾ Chef d'état et de gouvernement des états membre de l'union Africaine, op cit, pp 22- 23.

والسادك تحت عنوان: "تعميق تكامل الكوميسا والإيك والسادك، رؤية نحو سوق مشتركة"⁽¹⁾، وفي سنة 2008 وقع الإتحاد الإفريقي مع المنظمات الثماني التي يعترف بها مذكرة تفاهم لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالسلم والأمن في إفريقيا، وتتص المذكرة على أن الإتحاد الإفريقي لا يشارك إلا إذا لم يتمكن المستوى الأدنى (المنظمة الإقليمية) من حل مسألة ما بفعالية.

- رغم كل هذه الجهود المبذولة للتنسيق وعدم ازدواجية الجهود إلا أن الخلاف قد يكون حول أفضل نهج لتحقيق أهداف المذكرة، وتعتبر حالة الطوغو نموذجا لهذه التناقضات، في فيفري 2005 توفي رئيس الطوغو سابقا (غناسينغي أياديما)، وعلى عكس الأحكام الدستورية التي تنص على أن يتولى رئيس الجمعية الوطنية منصب رئيس الجمهورية في حال وفاته فقد أعلنت القيادة العسكرية أن ابن الرئيس (فاور غناسينغي) هو من يخلف منصب رئيس الجمهورية، كان رد فعل الإتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قويا، حيث أدان الطرفان هذا التغيير الدستوري للحكومة، لكن التناقض كان معالجة المسألة، فقد أزلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا العقوبات التي أفرتها على الطوغو كمكافأة لاستقالة (فاور غناسينغي)، وفي نفس اليوم فرض الإتحاد الإفريقي عقوبات على الطوغو، أيضا اختلاف المطالب، فقد كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تطالب بتحي (فاور غناسينغي) في الفترة الانتقالية، في حين طالب الإتحاد الإفريقي بضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهو ما أسهم في حدوث حالة من الجمود السياسي في الطوغو، وهو ما يثبت أن جهود التنسيق والتوافق في السياسات بين الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية ما زالت بحاجة إلى المزيد من العمل.⁽²⁾

⁽¹⁾ سامي السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

⁽²⁾ Kai Striebing, " Coordination between the African Union and the Regional Economic communities" , **International Institute for Democracy and Electoral Assistance**, 2016, pp 13- 14 .

الفصل الثالث: دور الإتحاد الإفريقي في إدارة النزاع في دارفور

المبحث الأول: الإتحاد الإفريقي وأزمة دارفور: دعم

المسار التفاوضي

المبحث الثاني: التدخل الميداني للإتحاد الإفريقي لتسوية

نزاع دارفور

شكلت أزمة دارفور اختبار حقيقيا لقدرة الإتحاد الإفريقي الذي نجح في جعل دوره متقدما نسبيا على أدوار غيره في إدارة شؤون وقضايا القارة، وبالنسبة لأحداث دارفور فقد خشي الإتحاد الإفريقي تكرار سيناريو الإبادة الرواندية، وأخذت هذه الأزمة اهتماما مكثفا من طرف الإتحاد الإفريقي وكانت الموضوع الرئيسي في اجتماعات مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهو ما أدى إلى اتخاذ التدابير اللازمة والآليات التي نص عليها الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي، ومع تطور الأوضاع وتحول الأزمة إلى نزاع مسلح تدخل الإتحاد الإفريقي عسكريا من أجل تسوية النزاع، وسيتناول هذا الفصل آليات عمل الإتحاد الإفريقي لتسوية هذا النزاع.

بعد استعراضنا للضرورات الملحة في القارة الإفريقية التي فرضتها سياقات دولية وإقليمية للتحويل من منظمة الوحدة الإفريقية كمنظمة تقليدية تحكمها قوانين النزعة الوستفالية (سيادة الدولة)، تطرقنا في الفصل الثاني إلى آليات تسوية النزاعات في إطار المنظمة الجديدة لنعالج في الفصل الأخير دراسة حالة من حالات التدخل الميداني للإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات وهي حالة دارفور ونبين أي آلية تدخل بها الإتحاد الإفريقي.

المبحث الأول: الإتحاد الإفريقي وأزمة دارفور: دعم المسار التفاوضي

تمهيد:

تعود الإرهصات الأولى لمشكلة دارفور إلى التوترات التي تصاعدت بين قبيلة الفور الإفريقية وعدد من القبائل العربية منذ الثمانينات من القرن العشرين (على اعتبار أن إقليم دارفور تسكنه قبائل افريقية وقبائل عربية) وقد قامت قبيلة الفور بإنشاء تجمع عرف "بالحزام الإفريقي" ومن جهتها بدأت القبائل العربية تدعو إلى ما يعرف بالتجمع العرب، ومن هنا بدأ التفريق بين كل ما هو عربي وإفريقي⁽¹⁾، وهو ما قاد إلى نزاع بين الطرفين دام من 1987 إلى 1989، كان هدفه الوصول إلى أراضي المراعي ومصادر المياه بين الرعاة ذوي الأصول العربية وأصحاب قبيلة الفور الذين يمتنون الزراعة، وقد بدأ النزاع على مستوى محدود جدا بين رعاة الإبل من القبائل العربية في شمال دارفور وبين بعض قطاعات الفور في الطرف الشمالي من جبل مرة، ولكن سرعان ما تدهور الوضع وكشف الصراع عن تحالف نحو 27 قبيلة عربية تعمل لأول مرة بأسلوب سياسي وعسكري منسق تحت اسم "التجمع العربي"، وأشارت التقارير في تلك الفترة إلى وجود مليشيات باسم "الجنجويد"* تقوم بمهاجمة قبيلة الفور والقبائل غير العربية، وهو ما ألحق خسائر كبيرة بقبيلة الفور تمثلت في قتل 2500 شخص وأكثر من 40 ألف رأس من الماشية، وحرق 400 قرية للفور، وبعد ذلك هدأت الأوضاع نسبيا نتيجة التوصل إلى اتفاق بين القبائل. وتجدد الصراع سنة 1996 بين القبائل كان سببه الرئيسي ترسيم الحدود من طرف الحكومة داخل إقليم دارفور، وهو ما تسبب في قتل المئات من الطرفين.⁽²⁾

في عام 2003 دخل النزاع منعطفا خطيرا حيث قام متمردون من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بمهاجمة أهداف حكومية في دارفور منها مطار الفاشر، تدمير طائرات، واحتلال مدينة الفاشر إلى ساعات ومن ثم الانسحاب إلى مواقعهم متهمين الحكومة للتحيز لصالح العرب داخل الإقليم بالإضافة

(1) محمد هيبه علي أخطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 640 .

* متمردو الجنجويد: مجموعة من قطاع الطرق مسلحة تسليحا جيدا بالرشاشات الحديثة تقوم بأعمال القتل والسرقة، تشكلت هذه الميليشيات من "التجمع العربي" الذي أنشأته القبائل العربية سنة 1987، وتعتبر الجنجويد الذراع العسكري للقبائل العربية، وتهاجم القبائل الإفريقية. أنظر: زكي البحيري، مشكلة دارفور: أصول الأزمة و تداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010، ص ص 132 - 133 .

(2) تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76، ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، 25 مارس 2004، ص ص 7-8.

إلى تهميش الإقليم الذي يفتقد إلى التنمية، وكان رد الحكومة التدخل عسكرياً لمنع هجمات المتمردين، وهو ما جعل الأطراف الإقليمية الإفريقية تتدخل في إطار وساطات لحل النزاع.⁽¹⁾

- في دراستنا للتدخل في دارفور سنركز على دراسة أطراف النزاع الرئيسية والأطراف المتدخلة في النزاع، ونبرز أثر هذه التدخلات على عمل الإتحاد الإفريقي، ونتجنب تحليل نزاع دارفور كنزاع قائم بذاته لأن ما يهمنا في دراسة حالة دارفور هي الجهود التي قدمها الإتحاد الإفريقي لتسوية النزاع.

المطلب الأول: أزمة دارفور والوساطة الإفريقية

- كان الإتحاد الإفريقي حاضراً في الجولة الأولى للمفاوضات التي عقدت بين الحكومة والمتمردين بأنجمينا، حيث حضر المفاوضات عمر كوناري رئيس مجلس السلم والأمن الإفريقي، بعد ذلك تولى الإتحاد الإفريقي رسمياً ملف دارفور وتابع رعاية المفاوضات الجارية بين الطرفين، بدءاً بالجولة الأولى في أبوجا عاصمة نيجيريا في جويلية 2004، والجولة الثانية في أكتوبر 2004، وفي جويلية 2005 تم استئناف المفاوضات حيث تم توقيع اتفاق مبادئ صار أساساً للمفاوضات اللاحقة.

- لقد عمل الإتحاد الإفريقي على أفرقة أزمة دارفور، في الجانب السياسي الدبلوماسي أعطى الأولوية للحل السلمي، فقد رعى المباحثات الثنائية بين الحكومة السودانية والحركتين المسلحتين في أنجمينا وأديس أبابا، ثم أبوجا في كل مراحلها إلى أن تم الوصول إلى اتفاق أبوجا لسلم دارفور وكان أهم ما جاء في اتفاق أبوجا البروتوكولان الإنساني والأمني حيث تركزت بنودهما في:

- تحسين الوضع الإنساني في إقليم دارفور وتعزيز الوضع الأمني فيه.

- منع طيران الحكومة المعادي فوق إقليم دارفور.

- على الجانبين أن يحددوا أماكن وجود قواتهما لمراقبي وقف إطلاق النار.

- نزع أسلحة الجنجويد.

ورغم كل ما تم الاتفاق عليه إلا أن هذه الاتفاقية لم تحل الأزمة خاصة بعد رفض حركة العدل والمساواة التوقيع.⁽²⁾

(1) منار عبد العزيز محمد، "التدخل الدولي في النزاعات الداخلية (دارفور نموذجاً)"، مذكرة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015-2016، ص 108.

(2) علاء الدين عوض محمد عثمان حربي، "دور الإتحاد الإفريقي والقوى العظمى في أزمة دارفور (الصين- الولايات المتحدة الأمريكية)"، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس، جامعة الخرطوم، 2013، ص ص 42-43.

- في 2009 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهو ما عارضته مفوضية الإتحاد الإفريقي، وقدم الإتحاد الإفريقي طلبا لمجلس الأمن الدولي بالتدخل وإعادة النظر في حكم المحكمة الجنائية الدولية، لأنّ إنفاذ هذه المادة يصعد من التهديدات الأمنية داخل دارفور ويضر بالمسار التفاوضي الذي يشرف عليه الإتحاد الإفريقي في سبيل الوصول إلى تسوية شاملة للنزاع داخل دارفور، وبالفعل فقد تم التصعيد من طرف الحكومة السودانية وقامت بطرد 13 منظمة غير حكومية دولية و3 منظمات محلية بحجة أنها أوصلت معلومات إلى المحكمة الجنائية الدولية.⁽¹⁾

- من أهم المراحل التي عرفت محاولات الحل الإفريقي في دارفور إقليميا مرحلة أبوجا سنة 2004، من خلال مفاوضات أبوجا* للوصول إلى اتفاق يرضي أطراف النزاع، ولكن احتدم الخلاف بين أطراف النزاع (حكومة السودان والحركات المتمردة) وبين الإتحاد الإفريقي حول البروتوكول الأمني في 2004/10/21، حيث رفضت الحكومة كل ما ورد في البروتوكول بخصوص حظر الطيران فوق دارفور، بينما شدد وفد الإتحاد الإفريقي على ضرورة تطبيق اتفاقية وقف إطلاق النار ووقف الغارات على المدنيين وتقديم قائمة بأسماء متمردى الجنجويد وتقديم زعماءهم إلى المحاكمة، والسماح للقوات الإفريقية بمراقبة تحركاتهم، كل هذه المطالب قوبلت بالرفض من طرف الحكومة والمتمردين، واقترح رئيس الإتحاد الإفريقي آنذاك الرئيس أوباسانجو أن تتولى حكومة السودان نزع سلاح الجنجويد ويتولى الإتحاد الإفريقي نزع سلاح المتمردين على الحكومة في دارفور، وهذا الاقتراح أيضا تم رفضه من طرف الحكومة السودانية ومن طرف المتمردين، فقد رأّت حكومة السودان أنها قادرة على نزع سلاح الجميع، بينما رفض المتمردون أن تتولى الحكومة نزع سلاحهم، وهو ما زاد من صعوبة عمل الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاع بالطرق السلمية.⁽²⁾

- في المفاوضات الثانية من هذه الجولة انسحب وفد المتمردين احتجاجا على مقترحات الإتحاد الإفريقي، وبعد العديد من المحاولات عادوا إلى قاعات التفاوض، وتمحور الخلاف حول قضايا نزع

(1) مؤتمر الإتحاد الإفريقي، الدورة العادية 13، سرت، 1-3 جويلية 2009.

* اتفاق أبوجا لسلام دارفور: تم استئناف المباحثات الرامية لحل أزمة دارفور في العاصمة النيجيرية أبوجا بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد بمشاركة ممثلين عن الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الو.م.أ، وممثلي دولتي ليبيا وتشاد، أكد أطراف النزاع على التزامهم باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه في أنجيمينا. أنظر زكي البحيري، مرجع سبق ذكره، 159ص.

(2) منار عبد العزيز محمد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

أسلحة المتمردين ونزع أسلحة الجنحويد وتقديمهم إلى المحاكمة، وقد رفض المتمرّدون اقتراح الإتحاد الإفريقي مرة أخرى إلى أن يتم الموافقة على الحل السياسي الذي يتضمن تقسيم الثروة والسلطة وترتيبات متشابهة لما حدث في جنوب السودان حسب طلب المتمردين.

وفي محاولة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين تقدم الوسيط التابع للإتحاد الإفريقي بمشروع الأمن ونزع السلاح، وشدد المشروع على تطبيق اتفاق انجمينا* لوقف إطلاق النار بالكامل ووقف الغارات على المدنيين وتقديم الزعماء المتمردين للمحاكمة، إلا أن هذا المشروع لم يغير من الوضع، وقامت حركة التمرد (حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة) باتهام الإتحاد الإفريقي بالفشل والانحياز التام إلى حكومة السودان وبناء على هذا وصلت جهود الإتحاد الإفريقي إلى طريق مسدود بسبب طرفي النزاع وهو ما تسبب في انهيار مسار المفاوضات نهائياً. ويرجع بعض الخبراء سبب توقف المحادثات إلى جهود الإتحاد الإفريقي الغير كافية بسبب قلة الخبرة في التعامل مع النزاعات في إفريقيا، وبسبب التعقيد الذي لازم النزاع في دارفور منذ بدايته وهو ما عجل بطرح خيار التدخل عسكرياً لتسوية النزاع في دارفور.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على عمل الإتحاد الإفريقي في تسوية نزاع دارفور

1- الوساطة الإقليمية لحل نزاع دارفور

أ- التدخل التشادي: خلفياته وأثره على عمل الإتحاد الإفريقي

تعود خلفية تدخل تشاد لحل النزاع في دارفور من أجل محاولة توثيق العلاقة بينها وبين الحكومة السودانية لضبط الحدود ومنع عمليات تهريب السلاح إلى داخل تشاد وأقلمة النزاع، بالإضافة إلى أن رئيس تشاد ينتمي إلى قبيلة زغاوة، التي تعتبر طرف في النزاع ضد حكومة صديقة، وهذا ما جعل دارفور

* اتفاقية أنجمينا أبريل 2004، عقدت في 8 أبريل 2004 بين الحكومة السودانية ومتمرد دارفور تحت وساطة تشادية بحضور مراقبين من الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي والو.م.أ، وقد تم فيها تبني اقتراح الإتحاد الإفريقي بشأن آلية مراقبة وقف إطلاق النار، والتي تضمن نشر قوة من الإتحاد الإفريقي مؤلفة من حوالي 300 جندي، وتشكيل لجنة سياسية مشكلة من الحكومة السودانية، وحركتي التمرد (العدل والمساواة وتحرير السودان)، والإتحاد الإفريقي، والإتحاد الأوروبي، والو.م.أ، يكون مقرها أنجمينا لمتابعة تطور الموقف. أنظر زكي البحيري، مرجع سبق ذكره، ص 150.

(1) أسامة علي زين العابدين، "أزمة دارفور: النداءات والحلول"، مجلة السودان هذا المساء، 12 ماي 2017.

تتواصل مع متمرد دارفور والقوى الدولية خاصة فرنسا التي أرسلت قوات إلى تشاد لحماية معسكرات اللاجئين على حدود السودان، كما تواصلت مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لها مصالح نفطية في تشاد من أجل التدخل في حل النزاع في دارفور، هذه التركيبة المعقدة والمتداخلة في السلوك التشادي تفسر سعي تشاد إلى محاولة تسوية النزاع بالطرق السلمية، وقد استفاد الإتحاد الإفريقي من جهود تشاد، حيث قامت حكومة تشاد بالتعاون مع مفوضية الإتحاد الإفريقي ورعايتها لاتفاقيات وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع في سبتمبر 2003، ثم في أبريل 2004 بأنجمينا، وهو ما قوى دور الإتحاد الإفريقي في المفاوضات، وقد تعثرت المفاوضات في بدايتها بسبب تحفظ وفد حكومة السودان على التفاوض بحضور مراقبي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، في المقابل كانت حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة تتهمان تشاد بالوقوف مع حكومة السودان، وهو ما جعل أطراف النزاع تكتفي بالإتحاد الإفريقي كوسيط في الشؤون السياسية والأمنية استنادا إلى أن الأزمة في دارفور لا تحتاج إلى التدخل الدولي في نظر الحكومة السودانية، وكانت نتيجة ذلك تركيز الجهود الدولية على تقديم الدعم الفني والمادي لإقامة لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار مع إبداء اهتمام أقل بالأبعاد السياسية للصراع، وأوكلت إلى الإتحاد الإفريقي مهمة إنشاء لجنة مراقبة وقف إطلاق النار، ووضع مراقبين ميدانيين، وهذا ما جعل الإتحاد الإفريقي يقدم اقتراحا يضم العناصر التالية: - نشر قوة من الإتحاد الإفريقي مؤلفة من 100 إلى 300 جندي بدارفور.

- تأسيس مقر لرئاسة مفوضية الإتحاد الإفريقي في مدينة الفاشر بدارفور.
- دعوة الأطراف الدولية والإقليمية للمشاركة في تمويل هذه العملية.⁽¹⁾

ب- التدخل الليبي: خلفياته وأثره على عمل الإتحاد الإفريقي

كان موقف ليبيا في البداية غامضا، وذلك راجع إلى أن ليبيا لها ارتباطات بكل أطراف النزاع، فهي مرتبطة بالحكومة السودانية من جهة لقيامها باستثمارات كبيرة في السودان، ومن ناحية أخرى مرتبطة بالجنجويد منذ الثمانينات حيث اعتمدها الرئيس القذافي كأساس لنشر القومية العربية الإسلامية في إفريقيا، وتؤكد تقارير رسمية أن كل الدعم اللوجستي غير العسكري يأتي المتمردين عن طريق ليبيا، وفي عام 2004 ظهر الموقف الليبي من أزمة دارفور واضحا حيث استضافت ليبيا قمة خماسية في مدينة

(1) محمد علي كيالي، "لماذا تقلص الاهتمام الدولي بقضية دارفور..وما هو دور الحكومة التشادية فيه، 11 ماي 2011،

سرت ضمن كل من رؤساء (السودان، نيجيريا، تشاد وليبيا) حيث خرجت هذه الدول بنتيجة رفض أي تدخل أجنبي في قضية دارفور بوصفها قضية إفريقية وقد ساهمت ليبيا كثيرا في إنجاح جهود الإتحاد الإفريقي لحل الأزمة في دارفور باعتبارها عضوا فاعلا في المنظمة فقد كانت همزة وصل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، قدمت فيها العديد من الوساطات والمفاوضات بين الطرفين منها ملتقى أبناء دارفور سنة 2004، وفي سنة 2007 قامت ليبيا بالتوسط بين طرفي النزاع للاتفاق على الدخول في مفاوضات بوساطة مشتركة مع الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي⁽¹⁾ فضلا عن ذلك فقد قامت ليبيا بمساعدة النازحين من إقليم دارفور، وعقد مؤتمرات للصلح بين قبائل دارفور المتنازعة بسبب المراعي.

2- أثر تدخل القوى الخارجية على عمل الإتحاد الإفريقي

أ- تدخل الو.م.أ: خلفياته وأثره على عمل الإتحاد الإفريقي

منذ بداية الأزمة في دارفور تعددت التقارير التي توضح ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بإقليم دارفور، وقد أصدرت المنظمة الأمريكية الغير حكومية المعنية بحقوق الإنسان Human Right watch في 7 ماي 2004 تقريرا بعنوان: "دارفور قد دمرت: التطهير العرقي من قبل قوات الحكومة والمليشيات في غربي السودان، وكذلك أصدرت منظمة العفو الدولية Ammesty International تقريرا في 19 جويلية 2004 تحت عنوان "دارفور: الاغتصاب كسلاح في الحرب"، وقد ركزت فيه على العنف الجنسي الذي مورس على نطاق واسع وبطرق منهجية في الغالب من جانب مليشيات الجنجويد وبعض الجنود الحكوميين وغيرها من التقارير، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك بشأن حل أزمة دارفور⁽²⁾ وقد حظيت السياسات الدولية المتجهة نحو اعتماد منهج التدخل لأسباب إنسانية بدعم أمريكي كبير، كان محصلة هذا الدعم إصدار مجلس الأمن الدولي 11 قرار وهي القرارات التي اعتمدت آليات الضغوط والتلويح بالعقوبات ثم محاكمة المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وقد اعتمدت هذه القرارات على إحلال القوات الدولية محل قوات الإتحاد الإفريقي عام 2007، بعد تحجيم قدرات الأفارقة بالامتناع الدولي عن تمويل الإتحاد الإفريقي، فلم يتجاوز التمويل الأمريكي حاجز 40 مليون دولار في سنتي 2004-2005.

(1) منار عبد العزيز عمرو، مرجع سبق ذكره، ص 64.

(2) صداح أحمد الحباشنة ومخلد عبيد، "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36، العدد 1، 2009، ص 131.

وساهم في تحقيق نجاح الإدارة الأمريكية تزامن الحملة الانتخابية للرئيس بوش الابن عام 2004 مع تكوين تحالف Save Darfur، حيث تم توظيف أزمة دارفور كورقة انتخابية في إطار الحملة الهادفة إلى الحصول على أصوات الأمريكيين من أصل إفريقي، وذلك بإعلان التعهدات بمناصرة الدارفوريين في القارة الأم حتى لو تطلب الأمر الحل العسكري، وقد تبنى قرار مجلس الأمن 1591 و1593 رغبة الإدارة الأمريكية والكونغرس في فرض وصاية دولية على السودان، وحظر الطيران الحكومي فوق دارفور إلا بإذن الأمم المتحدة، وتقديم 51 مشتبه بهم بالقيام بالتعريض أو ممارسة جرائم ضد الإنسانية في دارفور إلى المحاكمة الدولية.

- إن تدخل الو.م. أ في أزمة دارفور ودفع مجلس الأمن لتبني استراتيجياتها في دارفور يمثل تفويضا لعمل الإتحاد الإفريقي وتعديا على استقلالية قرار المنظمة ورغبتها في إدارة شؤونها الداخلية.⁽¹⁾

2- التدخل الصيني: خلفياته وأثره على عمل الإتحاد الإفريقي

سعت الصين لبلوغ هدفها الإستراتيجي بخلق نظام جديد أحد مرتكزاته إفريقيا ولكن هذا السعي يجب أن يتم بالطريقة الصينية التي تضمن لها تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة، ويكون ذلك باعتمادها على مصادر خارجية للطاقة، وفي هذا الإطار دخلت الصين إلى إفريقيا وبدأت تتغلغل في مناطق النفوذ الأمريكي مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا والدول الفرنكوفونية والأنجلوفونية مكان النفوذ الفرنسي والبريطاني ومنها السودان الذي أصبح يشكل أهمية إستراتيجية للصين، لذلك استعملت الصين حق الفيتو عدة مرات في مجلس الأمن لمنع الدول الغربية من فرض عقوبات على السودان بسبب أزمة دارفور، وهو ما عرقل عمل الإتحاد الإفريقي، حيث أن الصين وقفت مع حكومة السودان، ونفت من خلال مبعوثها إلى دارفور أن يكون هناك إبادة جماعية في دارفور، ولم يكتف الدور الصيني في عرقلة مساعي المفاوضات في أزمة دارفور ففي سنة 2008 اتهمت الصين بأنها تمول السودان بالأسلحة الخفيفة.

- وقد حاولت الصين بعدها عرقلة تقرير للأمم المتحدة الذي يثبت أن الهجمات التي تعرضت لها بعثة السلم المختلطة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة استخدمت فيها الرصاص الصيني، حيث أقر مجلس

(1) أماني الطويل، "الموقف الأمريكي من السودان: مسارات التفاعل وطبيعة المخططات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2011، ص 15.

الأمن الدولي أن 12 صنف من مظاريف الطلقات النارية عثر عليها في مواقع الهجمات على قوات البعثة المشتركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.⁽¹⁾

المبحث الثاني: التدخل الميداني للإتحاد الإفريقي لتسوية نزاع دارفور

بعد فشل المسار التفاوضي في احتواء أزمة دارفور وتطور الأزمة إلى نزاع مسلح استعصى على الحل السلمي، قررت مفوضية الإتحاد الإفريقي التدخل ميدانيا وفقا لما نصت عليه بنود الميثاق التأسيسي للمنظمة في إطار جهودها لفرض الأمن والاستقرار في القارة.

المطلب الأول: إنشاء بعثة "Amis" لحفظ السلم والأمن في دارفور

أخذت أزمة دارفور اهتماما مكثفا في قمة الإتحاد الإفريقي المنعقدة في جويلية 2004، خصوصا بعد فشل مسار المفاوضات التي سعى الإتحاد الإفريقي جاهدا لإنجاحها والوصول إلى حل سياسي يرضي أطراف النزاع، وخلال القمة طلب رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة للتدخل في دارفور في إطار بعثة لحفظ السلم، تعمل على نزع السلاح والمساعدة في الوصول إلى تسوية شاملة للنزاع، وبناء على ذلك قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي في أكتوبر 2004 تشكيل قوة لحفظ السلم والأمن في إقليم دارفور سميت بقوة Amis، وحدد عددها بـ 3320 فرد، 2341 من العسكريين، 450 مراقبا، 815 من الشرطة المدنية، 26 من المدنيين الدوليين، ومدتها سنة واحدة، أي حتى أكتوبر 2005، وقد تمثلت أهداف هذه القوة فيما يلي:

- 1- التأكد من التزام أطراف النزاع بوقف إطلاق النار الموقع عليه في اتفاقية أنجمينا في أبريل 2004
- 2- حماية المدنيين المهددين في هذا النزاع والعمل على تسويته.
- 3- بناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم.

وبفعل الأدوار الإيجابية التي أدتها قوة Amis في بداية عملها فقد تم زيادة حجم القوات العسكرية فيها وفقا لاجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي في أبريل 2005 ووصل عددها إلى 6171 جندي، و 1560 شرطيا.⁽²⁾

(1) علاء الدين عوض محمد عثمان حربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

(2) محمد إبراهيم الحسن، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"، مجلة قراءات، العدد 29، 29/08/2016، ص 38.

مع بداية سنة 2006 تدهورت الأوضاع الأمنية في دارفور بشكل كبير وهو ما شكل خطرا على العاملين بالإغاثة الإنسانية في دارفور، وامتد أثره إلى بعثة حفظ السلام، فبين جانفي 2007 وجويلية 2007 فقدت بعثة الأمم المتحدة في دارفور 11 عنصر في هجمات مسلحة، وتعرضت العديد من عرباتها إلى كمائن واختطاف، وحوصرت أكثر من مرة، وهو ما يؤكد أن بعثة الإتحاد الإفريقي لحفظ السلم في دارفور رغم تمتعها بنجاح محدود في فرض الاستقرار على المنطقة، إلا أن عدد القوة كان غير كافي وعناصر البعثة كانت قليلة ومتواضعة المستوى من حيث المعدات والتدريب والقدرات اللوجستية وهو ما يفسر عدم قدرة البعثة على الاستجابة للهجمات في كامل الإقليم وتعرض البعثة للإعاقة في الكثير من الحالات بسبب نقص التمويل والدعم لهذه العملية، وهو ما يثبت أن هذه البعثة لم تتطور من كونها قوة لحماية مراقبي وقف إطلاق النار إلى قوة لحفظ السلم والأمن والتي تتطلب قدرات أكبر وعدد أقوى من العسكريين⁽¹⁾، وهو ما جعل الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي يمارسان ضغطا كبيرا على الإتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي تحت مسمى أن ما يحدث في دارفور عملية إبادة شاملة، وأن الإتحاد الإفريقي لم يستطع السيطرة على الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور رغم ما بذله من جهد، في هذا الشأن تم عقد محادثات في بروكسل يوم 9 مارس 2006 جمعت ممثلي الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي، ونتيجة للضغوط الدولية والأوضاع المتدهورة في دارفور عقد مجلس السلم والأمن الإفريقي اجتماعه رقم 46 في 10 مارس 2006 وقرّر التالي:

1- الموافقة على نقل مهمة قوة (Amis) لحفظ السلم في الإقليم إلى الأمم المتحدة على أن يكون ذلك في إطار المشاركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

2- تمديد مدة عمل قوة (Amis) لحفظ السلم في الإقليم إلى نهاية سبتمبر 2006.

3- بذل كل الجهود من أجل تسوية الأزمة بين السودان وتشاد، وذلك لما تتضمنه هذه التسوية بين البلدين من أثر مباشر في تسوية النزاع في دارفور.⁽²⁾

- لقد كان الإتحاد الإفريقي يشكو من ضعف التمويل وقلة الجنود، وبذلت الحكومة السودانية مجهودا كبيرا لكي تستمر قوات الإتحاد الإفريقي لحل المشكلة في الإطار الإقليمي، وقد بلغ سعي الحكومة السودانية إلى درجة التعبير عن استعدادها بالإسهام في تمويل عملية Amis وكل ذلك تجنباً لنقل المهمة

(1) الأزمة في دارفور، منظمة رصد حقوق الإنسان، 25 أبريل 2008، الموقع:

<https://www.hrw.org/ar/news/2008/04/25/235629>

(2) محمد هيبه علي أخطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 643-644.

للقوات الأممية التي تخشاها الحكومة السودانية باعتبار أنها تحمل أجندة خفية، وأنها خطيرة على المجتمع السوداني وعلى الرغم من الاعتراض الشديد للحكومة السودانية بضرورة نقل المهمة من الإتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة إلا أن الملف تم نقله أخيراً إلى الأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، وتمثل في قرار مجلس الأمن رقم 1593. (1)

المطلب الثاني: بعثة (UNAMID) المختلطة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة

طلب قرار مجلس الأمن 1706 من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز بعثة الإتحاد الإفريقي في دارفور من خلال استخدام موارد الأمم المتحدة الحالية والإضافية بغية الانتقال إلى عملية مشتركة مع الإتحاد الإفريقي في دارفور، وقد كلف قرار مجلس الأمن 1769 بإنشاء العملية المختلطة في دارفور لفترة أولية مدتها شهر، وقدمت تلميحات من طرف الأمم المتحدة بأن العملية ليست جهداً لإعادة العلاقات الغير المتماثلة التي سادت في العقود الأولى من الأمم المتحدة، بل هي محاولة لخلق شيء جديد (شراكة مختلطة) وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدعم بعثة الإتحاد الإفريقي من خلال خلية المساعدة التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا، وقد وقعت إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة عمليات السلام التابعة للإتحاد الإفريقي اتفاقاً لوضع خطة عمل مشتركة في جويلية 2006، وأنشأت الأمم المتحدة هيئة متكاملة للإشراف على خطة العمل، وستكون هناك عدة لقاءات لموظفي الأمم المتحدة داخل مفوضية الإتحاد الإفريقي في أديس أبابا. (2)

واجهت الحكومة السودانية القرار 1706 بالرفض التام، وقامت بحملة واسعة ضده، وكان ملخص نظرة الحكومة السودانية لهذا القرار أنه يستهدف سيادة السودان باستقدام قوة تدخل أجنبي إلى أراضيها، وأن العملية جزء من مخطط أمريكي - غربي لاحتلال السودان، وأصررت على أن الخيار الوحيد المتاح هو استمرار قوات الإتحاد الإفريقي، وبعد جهود طويلة وتحركات متعددة من طرف الأمم المتحدة التي أرسلت أكثر من مبعوث للتفاوض مع الحكومة السودانية لقبول العملية المختلطة، وكذلك محاولات الولايات المتحدة الأمريكية، وسعي الدول الإفريقية لإقناع الحكومة السودانية قبلت الحكومة السودانية باقتراح

(1) علاء الدين عوض محمد عثمان حربي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(2) Tim Murithi, "The African Union's evolving role in peace operation: the African Union Mission in Burundi, the African Mission in Sudan and the African Mission in Somalia, "African Security Review, Institute for Security Studies, N 17, PP 78- 79.

الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان والذي سماه بالمدخل ثلاثي المراحل Three Phased Approach/ operation ، وقد تم طرح هذه العملية باعتبارها حزمة واحدة تتم عبر ثلاث مراحل: (1)

المرحلة الأولى: الدعم الخفيف من الأمم المتحدة لقوات الإتحاد الإفريقي، وتقتصر على تقديم معدات لوجستية وتقنية لبعثة الإتحاد الإفريقي، حددت بـ 21 مليون دولار، بالإضافة إلى نشر خبراء ومستشارين عسكريين وشرطة وموظفين مدنيين من الأمم المتحدة عددهم الكلي 186 فردا يرتدون قبعة الأمم المتحدة. المرحلة الثانية: وتحتوي على نشر 3000 جندي وشرطي تابعين للأمم المتحدة مزودين بالأجهزة والمعدات والآليات الثقيلة بما فيها 6 مروحيات هليكوبتر لتهيئة الأجواء للمرحلة الأخيرة وسميت بمرحلة الدعم الثقيل. (2)

المرحلة الثالثة: العملية الهجينة (Hybrid Operation) وتشمل نشر قوات مشتركة من الأمم المتحدة في دارفور تتشكل من 17300 جندي، 360 مراقب وضابط اتصال، 3722 من قوات الشرطة، و140 فرد من المدنيين، على أن يكون قائد هذه القوة إفريقيًا لأن غالبية القوات ستكون إفريقية⁽³⁾، وبالنسبة لمدة البعثة المشتركة (UNAMID)، فقد نص قرار نشرها على مدة 12 شهر سنة 2006، وفي 31 جويلية 2008م تم تمديد بقرار مجلس الأمن 1828 لمدة 12 شهر أخرى، وفي 2009 نص القرار 1881 على تمديد (اليوناميد) إلى جويلية 2010. وفي 2012 قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي تمديد مدة البعثة المختلطة بدارفور (اليوناميد) إلى مدة 12 شهر، وهكذا توالت قرارات مجلس السلم والأمن الإفريقي، ومجلس الأمن الدولي إلى غاية قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2296 لتمديد ولاية البعثة المختلطة بدارفور (يوناميد) من 29 جوان 2016 إلى غاية جوان 2017. (4)

(1) فيصل محمد صالح، "هل قبلت الحكومة السودانية القوات الدولية.. أم تنازلت عنها الأمم المتحدة؟ في 13 جانفي

2007: صحيفة الإتحاد www.alitihad.ae/details.php?id=91895=2007 article= full

(2) محمد خروب، "حزمة الدعم الثقيل.. مرحلة جديدة في ملف دار فور" في:

<http://www.alrai.com/article/40574.html> (27/12/2015)

(3) السودان يوافق على حزمة الدعم الثقيل لقوة الأفريقي " في:

<http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-82496.htm>(27/12/2015)

(4) مركز أنباء الأمم المتحدة، "مجلس الأمن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي في دارفور، موقع:

www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=2688#.wR

- في عام 2015 بدأت مناقشات ثلاثية بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن إطار التعاون من أجل تحقيق النقاط المرجعية للعملية المختلطة والتي يتوقف عليها خروج البعثة نهائياً من دارفور، وبناء على التواصل الذي تم بين الأطراف تم تكوين مجموعة عمل تمثل (السودان، الأمم المتحدة، والإتحاد الإفريقي) بخصوص وضع استراتيجية لخروج اليوناميد من السودان، وقد بدأ فريق العمل الثلاثي القيام بزيارات ميدانية لإقليم دارفور، وكان الهدف من هذا الخروج الميداني تقديم الفريق الثلاثي تقريراً للأمين العام للأمم المتحدة حول تطورات الأوضاع بدارفور، والذي يقدم بدوره تقريراً لمجلس الأمن حول الوضع، وعقب عودة فريق العمل الثلاثي برزت خلافات حادة بين الحكومة السودانية والإتحاد الإفريقي، وخلافات بين الأمم المتحدة وحكومة السودان حالت دون إجازة تقرير العمل الثلاثي فيما يتعلق بخروج بعثة اليوناميد من دارفور، وقررت الأمم المتحدة أن تتم خطة الانسحاب بينها وبين الإتحاد الإفريقي وبعثة اليوناميد فقط.⁽¹⁾

- في إطار تقييم عمل البعثة المختلطة بدارفور، لا يزال الغموض يكتنف مصير البعثة التي بلغت ميزانيتها سنة 2013، 1.4 مليار دولار، وظلت الجهات المسؤولة عنها تمدد عملها سنوياً، وحسب التقرير المشترك لبعثة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي الذي سيقدم لمجلس الأمن الدولي فإنه لم يطرأ تغيير كبير على طبيعة النزاع في الإقليم، واستند التقرير الخاص على نتائج تقرير الفريق الميداني المشترك بين مفوضية الإتحاد الإفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري لتقييم الأوضاع في الإقليم والذي دام من جويلية 2015 إلى ماي 2016، وقدم هذا التقرير مجموعة عوامل تسببت في تدهور الأوضاع الأمنية بإقليم دارفور وهي:

1- عدم إحرار أي تقدم في إيجاد تسوية شاملة للنزاع، نظراً إلى أن حكومة السودان وحركات التمرد لم تتوصل إلى أي اتفاق.

2- لا يزال العنف يشكل المصدر البارز لانعدام الأمن والاستقرار في الإقليم.

3- شهدت سنة 2016 عمليات نزوح جديدة لعشرات الآلاف من الأشخاص الذين وصل عددهم الإجمالي 2.6 مليون نازح، وجاء في التقرير أيضاً أن العملية المختلطة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لا تزال تواجه قيوداً شديدة خصوصاً في حرية التنقل إلى مناطق النزاع، واتهم التقرير السلطات السودانية بأنها سبب عرقلة البعثة، ونتيجة هذه القيود لم تستطع البعثة الوصول إلى مناطق النزاع في إطار

(1) عبد الرحمن العاجب، "ما المطلوب إنجازها من الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وحكومة السودان لخروج بعثة "يوناميد من دارفور؟ إستراتيجية قيد النظر جريدة اليوم التالي، 10 ماي 2017، ص 17.

عمليات أمنية سريعة وتقييمية في جبل مرة (وسط دارفور)، وأنكا (شمال دارفور) وصولي (غرب دارفور)⁽¹⁾ وفي اجتماع أبريل 2017 أقرت البعثة المختلطة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة "يوناميد" أن الوضع الأمني في دارفور تحسن، وأن القتال تقلص مقارنة بالعام الماضي وأكد رئيس بعثة "اليوناميد" وجود تحول إيجابي وجذري للأوضاع في دارفور⁽²⁾ وبخصوص الشراكة الهجينة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة يتساءل بعض الخبراء هل هذا التطور بين الطرفين سيمثل تحولاً نموذجياً في العلاقة بين الجانبين أم أنها حالة "نبيذ قديم في زجاجات جديدة"؟، ويؤكد البعض في هذا الجانب أن العلاقة بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي ستظل غير متماثلة بسبب حقيقة أن الأمم المتحدة أقدم كثيراً من حيث الموارد والخبرات مقارنة بالإتحاد الإفريقي، بالتالي ستكون هذه العلاقات ذات طابع موحد، تتدفق من الأمم المتحدة إلى الإتحاد الإفريقي.⁽³⁾

(1) عبد الرحمن العاجب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(2) محمد جادين، "بعثة اليوناميد: تحول إيجابي وجذري في دارفور"، صحيفة الصيحة، الخرطوم، 6 أبريل 2017.

(3) Tim Murithi, op cit, p 79.

خاتمة

من خلال الدراسة المقدمة يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

- الإتحاد الإفريقي كسب حق التدخل ميدانيا لإدارة النزاعات، وهذا بدوره يمثل إنجازا كبيرا كسر من خلاله الإتحاد الإفريقي الجمود الذي ميز منظمة الوحدة الإفريقية.

- التطور الذي حدث على مستوى آلية التصويت حيث يكفي في التصويت الأغلبية البسيطة (50%) (1+)، و لا تحتسب الأصوات الغائبة أو المتحفظة، كذلك تبني الصيغة التوافقية بدل اللجوء إلى التصويت كما نص الميثاق التأسيسي على ذلك، واستعملت الصيغة التوافقية مؤخرا لقبول عضوية المغرب بدل التصويت (عارضت 9 دول قرار انضمام المغرب للإتحاد الإفريقي)، هذا من شأنه أن يدفع بالعمل الإفريقي المشترك إلى مستويات غير مسبقة من خلال تسهيل اتخاذ القرار والليونة في ذلك.

- على المستوى المؤسسي زود الإتحاد الإفريقي نفسه بمؤسسات جديدة استجابة لمطلب الفعالية والكفاءة، وما يميز هذه المؤسسات هو أن الميثاق التأسيسي حرص على التفصيل في كيفية التنسيق بين هذه المؤسسات وظيفيا، وهذا نتاج خبرة طويلة اكتسبها الإتحاد الإفريقي من إخفاقات وعراقيل منظمة الوحدة الإفريقية في هذا الجانب.

- رغم أن الإتحاد الإفريقي تنقصه الخبرة الميدانية في إطار بعثات السلم الميدانية، إلا أنها تعتبر حالة طبيعية لانتقال المنظمة لتجارب سابقة في التدخل ميدانيا، و ما يميز الإتحاد الإفريقي في هذا الجانب هو أنه رسم الخطوط التوجيهية العامة للاضطلاع بهذه البعثات من طرف مؤسساته، كما حدد الصلاحيات المتعلقة بها، و القيام بعملية دورية لهذه البعثات.

- ضعف قدرة الإتحاد الإفريقي على قيادة القارة: من خلال دراسة تدخل الإتحاد الإفريقي في دارفور، ومع إقرارنا بأن الإتحاد الإفريقي هو صاحب الدور المحوري في التعامل المباشر مع أزمات القارة باعتباره المنظمة المعنية بقضايا الأمن والسلم والاستقرار في إفريقيا تأكدنا أن الإتحاد الإفريقي الحديث النشأة والتكوين، وبإمكانياته المحدودة وجهوده المتواضعة التي يحاول بها قيادة قارة تعتبر بجميع المقاييس أقل قارات العالم تقدما غير قادر على إدارة شؤون القارة كما يجب.

- استقلالية القرار في الإتحاد الإفريقي: إن الارتباط الذي تفرضه الأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن الدولي على المنظمات من خلال الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة يمثل ارتباطا وظيفيا لهذه المنظمات

بالأمم المتحدة، فقرار التدخل من طرف الإتحاد الإفريقي لا يمكن أن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن الدولي، كذلك من خلال تجربة البعثة المختلطة في دارفور ورغم الضمانات التي قدمتها الأمم المتحدة بأن الإتحاد الإفريقي هو من يشرف على العملية إلا أنه تبين في كثير من الحالات عدم استقلالية الإتحاد الإفريقي في قراراته، وعمله على إقرار سياسات الأمم المتحدة في هذه البعثة، من خلال القرارات الكثيرة التي قدمها مجلس الأمن.

- عدم تفعيل الآليات المستحدثة لتسوية النزاعات، فالقوة الاحتياطية كواحدة من أهم آليات التدخل ميدانيا لا تزال حبرا على ورق، وقد اعتمد الإتحاد الإفريقي في تدخله بدارفور على جميع العناصر العسكرية واللوجستية بصفة تطوعية قدمتها الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، وحتى بعد الآليات يجب إعادة النظر في مدى فعاليتها، فنظام الإنذار المبكر مثلا تفقد مخرجاته للصفة الإلزامية مجرد تقارير من غرفة العمليات يمكن أخذها بعين الاعتبار من طرف المفوضية ويمكن إهمالها، أحسن مثال على ذلك تقديم تقرير سنة 2012 أو إنذار بحدوث نزاع في شمال مالي في المستقبل القريب، ولكن الموضوع لم يؤخذ بجديّة من طرف المفوضية، كذلك استحقاقات صندوق السلم الذي أنشأ خصيصا لدعم القوة الاحتياطية لا تكاد تغطي جزءا يسيرا من احتياجات عملية حفظ السلام والأمن، ما يجعل الإتحاد الإفريقي يعتمد على الشركاء الدوليين في دعم هذه العمليات، وهو ما يحد من فعالية المنظمة مما ينعكس سلبا على مصداقيتها باعتبارها تمثل الرغبة في مواجهة مشاكل القارة داخليا.

- من أهم خصائص النزاعات في إفريقيا أنها على درجة كبيرة من التعقيد، لتداخل العوامل المسببة للنزاع وتعدد أطراف النزاع، وتنوع الأساليب القتالية فيه، في مقابل ضعف خبرة الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات، وعدم المعرفة الحقيقية والدقيقة بحدّة النزاعات، جعل بعثة السلام الأولى للإتحاد الإفريقي تجد نفسها محاصرة من طرف ميليشيات عسكرية داخل مناطق النزاع.

- من خلال دراستنا للإتحاد الإفريقي وفق الاقتراب الوظيفي هناك تساؤل ملح يطرح نفسه حول مدى فعالية العديد من مؤسسات الإتحاد الإفريقي، كبرلمان عموم إفريقيا مثلا الذي يجسد أفكار مثالية من قبيل المشاركة الشعبية لسياسات الكيان الجديد، فكيف تشارك الشعوب الإفريقية عن طريق البرلمان الإفريقي في هذه السياسات خصوصا، وهو ذو صفة استشارية غير إلزامية، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يقدم الاستشارة إن طلب منه ذلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى كيف تفسر

بعض نشاطات الإتحاد الإفريقي التي تتناقض مع الوضع القائم في إفريقيا مثل عقد قمة حول التكنولوجيا والاتصالات في أديس بابا، وهذا يمثل عائقا وظيفيا أمام تفعيل الإتحاد الإفريقي، وهذه القيود تتطلب إعادة مؤسسة المنظمة وظيفيا، وهو ما يعني أن الإتحاد الإفريقي بحاجة إلى بذل جهود كبيرة من أجل تفعيل أكبر لمؤسسات المنظمة.

- محدودية القدرات المالية واللوجستية للإتحاد الإفريقي، وهو ما جعل عمليات حفظ السلم والأمن في القارة رهينة مصادر التمويل، وهو ما أعطى الفرصة للتدخلات الأجنبية في نزاع دارفور، وما يؤكد ذلك عدم تدخل الإتحاد الإفريقي في انقلاب مالي 2012 لعدم قدرته المالية واللوجستية لتغطية هذا التدخل، كانت فرصة جيدة لتدخل فرنسا، كذلك التدخل في دارفور كان بعد تبني الأمم المتحدة لتمويل العملية المختلطة، وقد نص الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي صراحة على قبول التمويل من الدول المانحة والتي معظمها دول غربية لها خلفيات وأطماع من أي تمويل تقدمه، وقد كان ضعف تمويل عملية Amis من طرف الإتحاد الإفريقي سببا رئيسيا في فشلها، وأثبتت تجربة الإتحاد الإفريقي في دارفور أن عمليات التدخل تتطلب تمويلا كبيرا، وقد كانت الدول المانحة تتأخر في الكثير من الأحيان في دفع مخصصاتها المالية للبعثة المختلطة، وأحيانا تتماطل في تقديم مخصصاتها المالية تحفظا على أداء البعثة واحتجاجا على عدم إحراز أي تقدم في عملها، وما عمق ارتباط الإتحاد الإفريقي بالدول المانحة إقامته لمؤتمر المانحين سنة 2005، تعهدت فيه الدول العربية بتقديم منح لتمويل عمليات الإتحاد الإفريقي.

- البرنامج الاقتصادي للإتحاد الإفريقي: من جوانب الضعف الهيكلي التي تلحق بالإتحاد الإفريقي أنه لم يهتم بالجانب الاقتصادي كثيرا خلال نشأته، وهذا راجع إلى غلبة الهاجس الأمني على اهتمامات قادة المنظمة ويعتبر دمج النيباد ضمن مؤسسات المنظمة استدراكا من قيادات الإتحاد الإفريقي، من أجل عمل المنظمة وفق رؤية إستراتيجية متكاملة.

قائمة المصادر

والمراجع

1- الكتب:

أ- باللغة العربية:

- 1) البحيري (زكي)، مشكلة دارفور: أصول الأزمة و تداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010
- 2) بن عنتر (عبد النور)، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 3) بوزناده (معمّر)، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عنون، الجزائر.
- 4) بيليس (جون) وسميث (ستيف)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- 5) حسن حمدي (عبد الرحمن)، الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011.
- 6) الشافعي (بدر حسن)، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإكواس)، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009.
- 7) عبد الرزاق (عادل)، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي رؤية مستقبلية" دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- 8) عبد المطلب (عبد الحميد)، السوق الإفريقية المشتركة والإتحاد الإفريقي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
- 9) علي الكوت (البشير)، الوحدة الإفريقية في القرن العشرين، د.د.ن، ليبيا، 2004.
- 10) مصباح (عامر)، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عنون، د.ت.ن.
- 11) النداوي (مهند عبد الواحد)، الإتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات "دراسة حالة الصومال"، العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2015.

2- الدوريات:

أ- باللغة العربية:

- 1) إبراهيم الحسن (محمد)، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"، مجلة قراءات، العدد 29، 29 / 08 / 2016.

- (2) أحمد الحباشنة (صداح) وعبيد (مخلد)، "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36، العدد 1، 2009.
- (3) أنور (محمد) وشيرين (ماهر)، "برلمان عموم إفريقيا: المعبر عن آمال وطموحات شعوب إفريقيا"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 22، أكتوبر 2016.
- (4) جادين (محمد)، "بعثة اليوناميد: تحول إيجابي وجذري في دارفور"، صحيفة الصيحة، الخرطوم، 6 أبريل 2017.
- (5) حفني رانيا، "اتفاق التجارة الحرة بين الكوميسا والسادك وتجمع شرق إفريقيا مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي والتجاري"، مجلة الأهرام، 3 جويلية 2015.
- (6) خدا كرم عزيز (فوزية)، "النيباد، توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، مجلة الأستاذ، العدد 201، سنة 2012.
- (7) خيربي جاسم (عبد الرزاق)، "الإتحاد الإفريقي (النشأة- الهيكلية- التحديات)"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الإصدار 31-32، 2006.
- (8) سلامة عبد الناصر، "تعليق عضوية مصر في الإتحاد الإفريقي...والقاهرة: القرار بعيد عن الواقع"، مجلة الأهرام، العدد 137، 6 جويلية 2013.
- (9) السيد أحمد (سامي)، "خطوات منقوصة: التكامل الإقليمي الإفريقي..خبرة الماضي وآفاق المستقبل"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 30 جويلية 2015.
- (10) طه علي جمال، "دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 23.
- (11) الطويل (أماني)، "الموقف الأمريكي من السودان: مسارات التفاعل وطبيعة المخططات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2011.
- (12) العاجب (عبد الرحمن)، "ما المطلوب إنجازه من الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وحكومة السودان لخروج بعثة "يوناميد من دارفور؟ إستراتيجية قيد النظر، جريدة اليوم التالي، 10 ماي 2017.
- (13) عاشور مهدي (محمد)، "الإتحاد الإفريقي الطموحات والتحديات"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 17، سبتمبر 2013.
- (14) عبد الرشيد (محمد) ومحمد (نجوى)، "رؤية إفريقية لتحقيق الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد: قمة "نيباد" تفتح ملفات التنمية والأمن والاستقرار، مجلة اليوم، العدد 11632، 20 أبريل 2005.

- 15) عبد الفتاح (أسماء)، "مكافحة الإرهاب... إستراتيجية معطلة في إفريقيا" مجلة البديل، 3 جانفي 2016، القاهرة.
- 16) علوي مصطفى، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، مجلة مفاهيم، العدد 4، أبريل 2005.
- 17) علي زين العابدين (أسامة)، "أزمة دارفور: التداعيات والحلول"، مجلة السودان هذا المساء، 12 ماي 2017.
- 18) محمود أحمد (إبراهيم)، "الأمن الإقليمي في إفريقيا نظرة تقييمية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 169، جويلية 2007.
- 19) مهيرة نصيرة، "الإتحاد الإفريقي والتغييرات غير الدستورية للحكومات: من الإدانة إلى التدخل"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 35، سبتمبر 2013.
- 20) هيبية علي أحطبية (محمد)، صدور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011.

ب- باللغة الفرنسية:

- 1) Alescandre chouala (Yves), "Puissance, Résolution des conflits et Sécurité collective Al'ère de l'union Africaine", **Annuaire Français des Relations Internationales**, Avril 2005.
- 2) Hounnikro (Mathurin), "post- face: du lien entre état, armée et société ", **les champs de mars**, N 28 ? octobre 2015.

ج- باللغة الإنجليزية:

- 1) Aling'o (peter), "Fighting terrorism in Africa : what can the Au do?" **Peace and security council Report**, Nairobi, 1 septembre 2014.
- 2) Bam (Sivuyile) and others," the Gvélian Dimention of the African Standby force", **Make Peace Happen**, 2010.
- 3) Baturare (Billy), "the African Standby Force a Solution to African conflicts ?", **Ma Peace and conflict Studies**, 19/12/2011.
- 4) Boutellis (Arthur) and D.Williams (Paul), "Peace operation, the African union and the united Nation: Toward more Effective Partnerships", **International peace Institute**, New York, April 2013.
- 5) cilliers (Jakki) and schuneman (Julia)," The futur of intrastate conflict in Africa ", **Institute for security studies**, N 246, May 2013.
- 6) Ernest Harsh, "The world reflects on Rwanda genocide ", **Africa Renewal**, April 2004.

- 7) Gentili (Anna Maria), " failed States or failed concept ? " **Studia Diplomatica**, N 2 , 2009.
- 8) kioko (Ben), "the right of Intervention under the African Union's constitutive Act : From non-Interence to non-Intervention" **International Review of the Red Cross**, N 852.
- 9) lins (Adrina), "The African peace and security Architecture (APSA)", **FOI**, October 2016.
- 10) Matshenyego Fisher (Louis) and others, "African Peace and Security Architecture (APSA)", **Moving Africa Forward**, November 2010.
- 11) Murithi (Tim), "The African Union's evolving role in peace operation: the African Union Mission in Burundi, the African Mission in Sudan and the African Mission in Somalia, " **African Security Review**, Institute for Security Studies, N 17.
- 12) Sarjoh Bah (Alhaji) and others, "African Peace and Security Architecture (APSA) a Handlook", Addix Ababa, 2014, p 55- 58.
- 13) Stone (Marinne)," Security Acoording to Buzan : Acomprchensive security Analysis", **Security Discussion Papers Series1**, New york.
- 14) Striebinger (Kai), " Coordination between the African Union and the Regional Economic communities", **International Institute for Democracy and Electoral Assistance**, 2016.
- 15) Tiruneh Birikit (Terefe), "Establishing an Early warning System in the African Peace and security Architecture: challenges and Prospects", **Training for peace**, N 29, September 2010.

3- الموسوعات:

1) عبد الفتاح (عبد الكافي إسماعيل)، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.د.ن، د.ب.ن، د.ت.ن.

4- دراسات غير منشورة:

1) حربي علاء الدين عوض (محمد عثمان)، "دور الإتحاد الإفريقي والقوى العظمى في أزمة دارفور (الصين- الولايات المتحدة الأمريكية)"، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس، جامعة الخرطوم، 2013.

2) عبد العزيز (محمد منار)، "التدخل الدولي في النزاعات الداخلية (دارفور نموذجا)" مذكرة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015- 2016.

5- التقارير:

أ- باللغة العربية:

- 1) تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76، ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، 25 مارس 2004.
- 2) مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية 13، سرت، 1-3 جويلية 2009.

ب- باللغة الفرنسية:

1) Chef d'état et de gouvernement des états membre de l'union Africaine, Protocole relative a la Gréation du conseil de paisc et de Sécurité de l'union Africaine, Ethiopia, 9/07/2002.

6- المواقع:

أ- باللغة العربية:

- 1) أفريبول، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/أفريبول>

- 2) بابوش (نورة)، "رسميا... منظمة "أفريبول" في الجزائر"، **جريدة الشروق**، الأربعاء 14 ماي 2017، تاريخ التصفح، 24 ماي 2017.

www.echoroukonline.com/ara/article/264606.html

- 3) بطرس (ماجد رضا)، "الإتحاد الإفريقي: الحاضر واستشراف المستقبل"

<https://www.researchgate.net>

- 4) علي كيالي (محمد)، "لماذا تقلص الاهتمام الدولي بقضية دارفور.. وما هو دور الحكومة التشادية فيه، 11 ماي 2011، موقع:

www.east.side.chad.over.blog.com/article-73645303.html

- 5) شبانة (أيمن)، "الإتحاد الإفريقي: الحشد في مواجهة الإرهاب"، **مركز الخليج للدراسات**، تاريخ التصفح: 24 أبريل 2017

www.alkhaleej.ae/supplement/page/e806e902

- 6) محمد صالح (فيصل)، "هل قبلت الحكومة السودانية القوات الدولية.. أم تنازلت عنها الأمم المتحدة؟ في 13 جانفي 2007

WWW.alitihad.ae/details.php?id=91895=2007article=full

(7) مركز أنباء الأمم المتحدة، "مجلس الأمن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي في دارفور، موقع :

www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=2688#.wR

(8) نظير (مروة)، "مأسسة التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي لحفظ أمن إفريقيا"، مجلة التحرير، تاريخ التصفح: 29/04/2017، موقع:

www.tahrirnews.com/post/158706

(9) الأزمة في دارفور، منظمة رصد حقوق الإنسان، 25 أبريل 2008، الموقع:

<https://www.hrw.org/ar/news/2008/04/25/235629>

(10) _____، "خبراء عن إقامة منطقة تجارة إفريقية حرة: ازدهار للقارة السمراء"، الوفد الإلكترونية، 17 جويلية 2016، تاريخ التصفح: 04/05/2017، موقع:

<https://m.alwafd.org>

ب- باللغة الإنجليزية:

1) Peter Fabricius, "Is African standby nearly for action" ? in:
<http://theglobalobservatory.org/2015/07/African-standby-force-european-union/12/09/2015>

2) Mary E. Burficher and others : Regionalism : old and new, theory and practice, february 2004, **international food policy research institute**, www.IFRI.org.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

أ- ز

مقدمة

9

مدخل نظري

الفصل الأول: تحديات ورهانات التحول منذ منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي

18

المبحث الأول: السياق التاريخي للتحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي

18

المطلب الأول: تحديات البيئة الدولية: تعميق تهميش القارة الإفريقية

21

المطلب الثاني: تحديات البيئة القارية: تعميق أزمة العمل الإفريقي المشترك

24

المبحث الثاني: الإتحاد الإفريقي: دراسة في البنية والوظيفة

24

المطلب الأول: بنية الإتحاد الإفريقي وهياكله

30

المطلب الثاني: الإتحاد الإفريقي: ضرورة الفعالية من الإدانة إلى التدخل: دراسة في الوظائف

الجديدة

الفصل الثاني: الآليات المستحدثة في إطار عمل الإتحاد الإفريقي لتسوية النزاعات في إفريقيا

36

المبحث الأول: الاستعدادات الأمنية الجديدة

36

المطلب الأول: إقرار اتفاقية مكافحة الإرهاب والبروتوكول المكمل لها

37

المطلب الثاني: نظام الإنذار القاري المبكر

40

المطلب الثالث: إنشاء القوة الاحتياطية الإفريقية

44

المبحث الثاني: المقاربة الاقتصادية لتحقيق الأمن والاستقرار في إفريقيا

44	المطلب الأول: دمج النيباد ضمن مؤسسات الإتحاد الإفريقي
46	المطلب الثاني: إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية
47	المبحث الثالث: الإتحاد الإفريقي والشراكات من أجل الأمن والاستقرار
47	المطلب الأول: الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (بعثات السلام المختلطة)
49	المطلب الثاني: الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية (عمليات توحيد الجهود)
	الفصل الثالث: دور الإتحاد الإفريقي في إدارة النزاع في دارفور
54	المبحث الأول: الإتحاد الإفريقي وأزمة دارفور: دعم المسار التفاوضي
54	تمهيد
55	المطلب الأول: أزمة دارفور والوساطة الإفريقية
57	المطلب الثاني: تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على عمل الإتحاد الإفريقي
61	المبحث الثاني: التدخل الميداني للإتحاد الإفريقي لتسوية نزاع دارفور
61	المطلب الأول: إنشاء بعثة Amis لحفظ السلم والأمن في دارفور
63	المطلب الثاني: بعثة UNAMID المختلطة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة
68	الخاتمة
72	قائمة المصادر والمراجع
79	فهرس المحتويات